

## الفصل الخامس

### المنظمات الدولية الإسلامية والتجديد



## الفصل الخامس

### المنظمات الدولية الإسلامية والتجديد

لاشك أن المنظمات الدولية الإسلامية التي وجدت في القرن الماضي قد قامت ببعض الأدوار المهمة في مجال تجديد الفكر الإسلامي؛ بل إن قيامها نفسه مرتبط بشكل أو بآخر بالتجديد؛ لأن هذا القيام نفسه يرتبط بقضايا إسلامية وبقضية التجديد.

إن أمل الوحدة الإسلامية من الآمال المهمة لدى كل مسلم وإذا كان من الصعب أن تقوم الوحدة السياسية سريعاً، فإن خطوات مهمة يجب أن تتم ويتحقق بها التقدم في سبيل الوحدة.

إن أعمال المنظمات الدولية الإسلامية الإسلامية ومختلف أنشطتها هو اتجاه طيب لتجديد النظام الدولي الإسلامي وتحويله من دول منفردة تعيش في إطار النظام الدولي الخاص بالدول القومية، إلى شكل آخر من أشكال النظام الدولي يتخذ طابع وحدوي، كونفدرالياً أو فيدرالياً أو حتى يأخذ شكل الدولة المتحدة الواحدة كما هو طموح المسلمين منذ أن أُلغيت دولة الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤م.

ولاشك أن دراسة أفكار الوحدة والتقارب والتكامل، تعد دراسات في صميم تجديد الفكر الإسلامي وهذا ما نقوم به في هذا الفصل.

كما أن جامعة الدول العربية قد قامت بدراسات عديدة لتوحيد تشريعات الدول العربية على أسس الشريعة الإسلامية، كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد أجرت دراسات واسعة حول توحيد هذه التشريعات وتجديد روح ونصوص الفقه

الإسلامى من خلال مجمع الفقه الإسلامى العالمى الذى اجتهد كثيرا فى إيجاد قواعد تحكم المشكلات الجديدة - كما أشرنا من قبل - وهذا يؤكد دور المنظمات الدولية الإسلامىة فى التجديد، ولاشك أن الدراسات التى قامت بها هذه المنظمات فى مجال التجديد للفكر وللغة لها أهمية فائقة فى دراسات التجديد وهو ما نقوم ببحثه فى المبحث الثانى .

## المبحث الأول

### تجديد الفكر الإسلامى فى مجال بناء وتأسيس

#### النظام الدولى الإسلامى

توجد الدول الإسلامىة فى إطار النظام الدولى المعاصر ، الذى يتأسس على فكرة القومية ، أى : أن تستقل كل دولة بمجموعة من السكان على إقليم معين تلوهم سيادة واحدة .

ورغم أن العديد من الأفكار قد بدأت تهاجم هذا النظام وتؤكد فشله . كما أن أنظمة أخرى قد تخلت عن هذا النظام وأقامت فوقها سلطات اتحادية تتكون من عدة دول تتقارب معها فى المصالح أو الدين أو اللغة أو التواجد فى منطقة واحدة . تضعف أو تقوى بحسب الإرادة السياسىة لهذه الدول والفلسفات والأفكار الخاصة بالنبخ الحاكمة فىها .

ولقد قادت هذه الأفكار الدول الأوروبىة إلى إقامة اتحادات ذات طابع اقتصادى فى البداية وعممت نجاحها وتكاملها فى مجالات أخرى ، واقتربت من إقامة الوحدة السياسىة الكاملة .

ولقد جربت الدول الإسلامىة التكامل والتوحد بينها ، ولكنها حتى الآن لم تحقق نجاحا يذكر وتحتاج المنظمة الأم فىها - مؤتمر العالم الإسلامى إلى تعديلات تقربها وتدعم الخط الوحوى لها . وقد بذلنا جهدا كبيرا فى هذا الشأن قدمناه لمؤتمر دعت إليه الحكومة الباكستانىة فى إسلام آباد عام ٢٠٠٥م وسنعرض مقترحاتنا لتجديد منظمة المؤتمر الإسلامى فى القسم الثانى من المبحث .

كما سنقدم دراسة أخرى عن التنظيم الإسلامي كطريق للوحدة. ونعرض  
خلال هذا القسم تجربة جامعة الدول العربية في هذا الخصوص في القسم الأول.  
وسنقدم مقترحات علمية لتجديد التنظيم الدولي الإسلامي في هذا  
الخصوص.

## القسم الأول

### تجربة جامعة الدول العربية

فى دراسة أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التى تواجه الأمة الإسلامية فى القرن المقبل - أى القرن الحادى والعشرين حيث أجريت الدراسة فى نهاية القرن العشرين - انتهت إلى أن من أهم هذه التحديات . تحدى الارتباط بالتنظيم الدولى . وأساس ذلك أن دولنا عانت من هذا التنظيم بشكل كبير . وإذا كان هذا التنظيم فى شكله السياسى العالمى ليس قديما ، إذ يرجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، إلا أن القضايا التى تخص الدول الإسلامية عرضت عليه ولم تلق إنصافا منه سواء من المنظمة العالمية الأولى أى (عصبة الأمم) أو من المنظمة الثانية أى (الأمم المتحدة) والتى وجدت بعد الحرب العالمية الثانية .

وحتى لا نذهب بعيدا فى عرض هذه القضايا وكيف عالجتها الأمم المتحدة . أقول إن الأمم المتحدة عالجت القضية الفلسطينية منذ نشأتها عام ١٩٤٥م وكانت المعالجة وبالذات على الأمة الإسلامية وعلى فلسطين فى نفس الوقت . لقد أقامت الأمم المتحدة دولة إسرائيل بقرار التقسيم المعروف عام ١٩٤٧م ولم تستطع أن تحمى حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم العربية ، وعبثا حاولت أن تعيد اللاجئين إلى ديارهم أو أن تعوض من لم يمكنه العودة لسبب أو آخر ، كما عجزت أن تنفذ القرار الذى أصدرته فى نفس العام والذى نص على تدويل القدس وجعلها مدينة عالمية تديرها الأمم المتحدة ، وبسببه ابتلعت إسرائيل القدس كما ابتلعت معظم الأراضى الفلسطينية ، وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى عام ١٩٦٧م مؤكدا للوجود الإسرائيلى ومدعما لهذه الدولة حيث قرر لها الحق فى أن تعيش داخل حدود أمة

ومعترف بها، مقابل أن تنسحب من الأراضي المحتلة أو حتى من أراضى احتلت في نزاع ١٩٦٧ ولم تستطع الأمم المتحدة أن تجبر إسرائيل على تنفيذ هذا القرار الجائر في حق العرب والمسلمين حتى الآن. وتعرض الفلسطينيون لأسوأ معاملة من قبل إسرائيل في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأصبح مشهود القتل والتعذيب والضرب والإهانة وهدم المنازل وتجريف الأراضي وتجويع الناس ومحاصرة الأراضي المحتلة مشهداً يومياً مكرراً، ولم تستطع الأمم المتحدة أن توقفه بأى شكل، رغم إصدارها للعديد من القرارات التي لم تشهد التنفيذ أبداً<sup>(١)</sup>.

يحدث هذا بينما تدق طبول الحرب في المنطقة وتعرض العراق لحملة عنصرية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا)، لكي تنهار دولة عربية أخرى ربما تخضع بدورها للتقسيم في وقت قريب، ويموت مئات القتلى يومياً من العراقيين ولم تستطع الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، رغم أن مجلس الأمن لم يتخذ قراراً - بناء على الفصل السابع من الميثاق - يسمح للولايات المتحدة بالقيام بهذا العمل العسكري، مراعاة لاعتبارات الشكل<sup>(٢)</sup>، وقد ذاقت ليبيا والسودان وإيران مرارة قرارات صدرت من الأمم المتحدة تفرض المقاطعة الاقتصادية عليها، كما عانى المسلمون في يوغوسلافيا السابقة من أفعال مشينة، ولم تتدخل الأمم المتحدة لحمايتهم إلا بعد أن اتسع الخرق على الراقع، وتدخلت الولايات المتحدة وحلف الناتو ليدفوا مسماراً في نعش المنظمة الدولية. والأمثلة كثيرة تجعلنا نقول: إن المنظمات الدولية العالمية لم تنصف العرب والمسلمين في أية قضية عرضت عليها بل على العكس كان تأثيرها سلباً عليهم إلى حد كبير<sup>(٣)</sup>.

١ - راجع للمؤلف الدكتور محمود داود، الصراع العربي الإسرائيلي بين الصراع المسلح والتسوية السلمية، إصدار رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠٧م.

٢ - راجع وقائع ندوة العدوان على العراق والشرعية الدولية، إصدار رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠٦م.

٣ - راجع للمؤلف، المنظمات الدولية، الناشر دار النهضة العربية ١٩٩٦. ص ٢٦٦ وما بعده.

وإلى جانب ذلك فمن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد سمح بمرور  
منظمات إقليمية ترتبط به، وتعمل في دوائر وبين دول متجاورة، حينما يكون  
العمل الإقليمي فيه مجدياً، ومكملاً لعمل الأمم المتحدة<sup>(٤)</sup>. وكان نصيب العرب  
من هذا التنظيم، جامعة الدول العربية التي أقيمت في نفس العام الذي أقيمت فيه  
الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م وأخذت نفس الأهداف ووضعت نفس المبادئ التي قامت  
عليها الأمم المتحدة من حيث سعيها إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، ومن حيث  
قيامها على فكرة التنسيق والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء، أي تنسيق أنشطتهم  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون فرض قرارات ملزمة من قبل الجامعة على  
أية دولة. وتجلى ذلك في وضع نص يقول بأن قرارات الجامعة تصدر بالإجماع، ومع  
ذلك فالقرارات التي تصدر بالأغلبية لا تلزم سوى الدولة التي قبلها. وهذا يعنى  
ضعفاً شديداً في وجود الشخصية القانونية الدولية للمنظمة.

وبعد ذلك وعندما قامت إسرائيل بحرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م دعت  
الدول الإسلامية إلى إقامة منظمة دولية أخرى على نفس النمط التوافقي التنسيقي  
هي منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي تقوم كذلك على فكرة المساواة في السيادة بين  
الدول الأعضاء، ولا تستطيع أن تصدر قرارات ملزمة لدولها.

وهدفنا من هذه الدراسة أن نضع التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي في دائرة  
الضوء، لكي نبين مدى نجاحه في تحقيق آمال العرب والمسلمين في الوحدة  
والأهداف التي يتطلعون إلى تحقيقها من إقامة هذه المنظمات في الازدهار والتقدم،  
ونرى ونحن نبحث مستقبل الأمة الإسلامية إلى أي مدى يعد التنظيم العربي  
والتنظيم الإسلامي داعماً لقوة العرب والمسلمين ومحققاً للآمال؟ أم أنه أحد  
العوائق التي تحول دون قيام أمة عربية إسلامية قوية ومنتجة.

٤ راجع للمؤلف، المرجع السابق، ص ٤٦٢ وما بعدها.

إن الدول العربية والإسلامية الحديثة والتي أقيمت على الشكل القومي من وجود وحدة صغيرة نسبياً تتمتع بالسيادة، ويقوم سكانها على أرض محددة ولا علاقة سيادية فوقها، ظاهرة حديثة في حياة العرب ترجع إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث تكالبت القوى الاستعمارية التي مثلها في ذلك الوقت الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على الإمبراطورية العثمانية وقضوا على وجودها، وقسموها إلى دول صغيرة أو هموها بأنها ستكون مستقلة وذات سيادة، وأخضعوها للهيمنة الاستعمارية بعد الاستعمار المباشر من قبل المستعمرين تنفيذاً لخططات سايكس - بيكو، واختاروا للشعوب المتشوقة إلى الوحدة - والتي عانت من الفراغ السياسي الذي يربطها جميعاً بدولة واحدة قوية - صبغة التنظيم الإقليمي المرتبط بالتنظيم العالمي الذي أقاموه على شكل عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، والأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، تحتاج إلى إعادة النظر في هذا الوجود الدولي في مؤتمر يبحث عن مستقبل الأمة ويحاول أن يضع الخطط والأسس والمشروع الحضاري الذي يقبلها من عثرتها، ولا شك أنه من المعالم الرئيسة لهذا المشروع، والوجود القوي المتحد لهذه الأمة.

وستثير مجموعة من الاستنتاجات خلال سؤالين رئيسيين نحاول الإجابة عليهما في هذا البحث .

**السؤال الأول :** هل يحقق التنظيم الدولي الإقليمي الموجود في الساحة العربية والإسلامية آمال الأمة الإسلامية في الوحدة والتقدم؟  
لا شك أن ذلك يحتاج إلى التعرف على دقائق هذا التنظيم، وبحث مدى فاعليته، وسنجيب على هذا السؤال في القسم الأول من هذا البحث .

**والسؤال الثاني :** كيف تطور التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي لكي يستجيب لمتطلبات الأمة ؟

وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة .

## معالم التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي ومدى فاعليته

يتكون التنظيم الإقليمي العربي الإسلامي في شكل منظمين رئيسيين :  
المنظمة الأولى : هي جامعة الدول العربية ، والمنظمة الثانية هي منظمة المؤتمر الإسلامي . وهناك فارق زمني بين المنظمين يصل إلى سبعة وعشرين عاما ، فالأولى أنشئت عام ١٩٤٥ ، والثانية أنشئت عام ١٩٧٢ م . وتضم الأولى الدول العربية ، وهي تلك الدول التي يجمع بينها وحدة اللغة ، فشعوبها تتحدث العربية . كما أنها تعيش في منطقة جغرافية واحدة ، وقد تطلعت الكثير من الدول المجاورة إلى الانضمام إليها ، رغم عدم توافر شرط تحديثها باللغة العربية ، عليها تستفيد من الجامعة .

أما المنظمة الثانية : وهي منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم في عضويتها الآن ٥٧ دولة ، تمثل فيها كل الدول العربية فضلا عن ٣٤ دولة أغلبية السكان فيها من المسلمين ، وبعد ذلك نجد مجموعة كبيرة من الوكالات المتخصصة أنشأتها الدول الأعضاء ، بعضها يرتبط بالجامعة العربية ، والبعض الآخر يرتبط بمنظمة المؤتمر الإسلامي . كما نجد بعض المنظمات الإقليمية المتخصصة التي أنشئت استقلالا عن هاتين المنظمين الكبيرتين وتعمل بشكل مستقل عنها ، منها : مجلس التعاون الخليجي الذي يجمع في عضويته دول الخليج البترولية ما عدا العراق واليمن ، والاتحاد المغاربي ويجمع في عضويته دول المغرب العربي بالإضافة إلى موريتانيا ، فضلا عن مجموعة من المنظمات الأخرى والتي وجدت في ظروف معينة وانتهت بعد تغير هذه الظروف مثل مجلس التعاون العربي .

والواقع أن ما يهمنا الآن هو إلقاء الضوء على المنظمين الكبيرتين لتعرف على ظروف نشأة كل منهما والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها ، ونرى الى أى مدى حققت أهداف الأمة في الوحدة والتقدم .

## أولاً - جامعة الدول العربية :

تعد الجامعة العربية من أقدم المنظمات الإقليمية العالمية، بل هي أقدمها جميعاً<sup>(٥)</sup> ومع ذلك فقد عكست هذه المنظمة الأوضاع العربية التي أتر فيها الاستعمار تأثيراً كبيراً. فلقد كانت المبادرة الأولى لطلب الإنشاء من السيد أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني آنذاك وكان العرب في حاجة إلى من يذكرهم بوجود التعبير عن وحدتهم في شكل تنظيمي<sup>(٦)</sup> وعكست اجتماعات إنشاء الجامعة في مدينة الإسكندرية وفي القاهرة بعد ذلك ما يسود من علاقات توتر بين الدول العربية، الأمر الذي تجلّى في رفض فكرة الاتحاد الفيدرالي - أي المنظمة التي تملك صلاحيات يمكن أن تفرض بها قراراتها على الدول الأعضاء - وقامت الجامعة العربية على فكرة التنسيق والتعاون بين أنشطة الدول الأعضاء؛ لذلك قرر ميثاقها وجوب صدور قراراتها بالإجماع، وأن القرارات التي تصدر بالأغلبية تلزم فقط من قبلها .

وقد كان عدد الأعضاء في بداية إنشاء الجامعة سبع دول عربية هي : مصر والسعودية والعراق وسوريا واليمن والأردن ولبنان، وتطورت العضوية بعد ذلك حتى وصلت الآن إلى اثنتين وعشرين دولة بعد أن حصلت على استقلالها .

ونلاحظ أن مصر بذلت جهداً كبيراً في إنشاء الجامعة، سواء بتبني الدعوة

---

٥ - أنشئت الجامعة العربية في عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور ، بينما بدأ التنظيم الأوروبي في عام ١٩٤٩م ، والتنظيم الأمريكي ١٩٥١م . والتنظيم الإسلامي المتمثل في المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢م .

٦ صرح إيدن في ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية ، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأية خطة تتمتع بالتأييد من الرأي العام العربي . راجع للمؤلف كتاب "المنظمات الدولية" ص ٦١٠ وما بعدها ، طبعة دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٦م .

إلى اجتماعات أقامتها، وإعداد بروتوكول الإسكندرية، أو في الدعوة إلى انعقاد المؤتمر العربي العام الذي أقر أحكام الميثاق .

ويجب أن نذكر أن العراق والأردن كانتا تؤيدان فكرة الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي على الأقل، بينما تبنت السعودية ولبنان واليمن فكرة قيام الجامعة على التعاون دون مساس بالسيادة .

١ - أنشئت الجامعة العربية في عام ١٩٤٥م قبل إنشاء الأمم المتحدة بشهور . بينما يبدأ التنظيم الأوروبي في عام ١٩٤٩م والتنظيم الأمريكي عام ١٩٥١م والتنظيم الإسلامي المتمثل في المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٢م .

٢ - صرح إيدن في ذلك الوقت بأن بريطانيا تتعاطف مع كل حركة تنشأ بين العرب لدعم وحدتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن حكومة صاحبة الجلالة من جانبها سوف تقدم معونتها الكاملة لأية خطة تتمتع بالتأييد من الرأي العام العربي (٧) .

كما يجب أن نشير إلى أن الظروف الدولية وقت إنشاء الجامعة العربية كانت تتجه إلى بداية النفوذ الأمريكي في المنطقة، بحصول شركات أمريكية على امتيازات النفط . وبداية أقول : إن النفوذ الأمريكي الرافد أعاق بريطانيا لتحقيق حلمها في تجميع الدول العربية على نظام تسيطر عليه .

وهكذا ولدت الجامعة العربية منظمة ضعيفة تسير على منطلق التنظيم الدولي المتوازي الذي لا يوجد سلطة عليا فوق الدول فيها، بل تحتفظ كل دولة عضو بكامل سيادتها .

---

٧ راجع للمؤلف كتاب المنظمات الدولية ص ٦١٠ وما بعدها، طبعة دار النهضة العربية - القاهرة : ١٩٩٦د .

## أهداف الجامعة :

ومن حيث الأهداف والمبادئ التي قررها الميثاق، نجد هذه الأهداف تتصل بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لما يعود بالخير على الدول الأعضاء، كما قرر الميثاق اختصاص الجامعة في فض المنازعات التي تقوم بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، بل وقرر الميثاق مبدأ إنشاء محكمة عدل عربية ولكن العلاقات بين الدول الأعضاء لم تتمخض عن إنشاء هذا الجهاز المهم حتى الآن، كذلك جعل الميثاق من أهداف الجامعة دفع الاعتداء الذي قد يقع على إحدى الدول الأعضاء، وصيانة استقلالها وتنسيق علاقتها مع دول العالم، وحاول الميثاق أن يرضى الرغبات العربية التي كانت تتوق إلى إقامة منظمة تتمشى مع الاتجاه الوحدوي الذي له أرضية واسعة بين الشعوب العربية فنص في المادة العاشرة منه على أن هذا الميثاق لا يمنع من قيام اتحادات أخرى بين دول الجامعة أو مجموعات منها، مما يعني أن ميثاق الجامعة إنما يضع الحد الأدنى الواجب توافره في "بيت العرب" من تنسيق وتنظيم للتعاون وتوحيد للمواقف بين مختلف الدول العربية، وعلى أساس أنه يمكن أنه يساعد على تقوية وتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء بعد ذلك .

## نظرة في المبادئ التي تقوم عليها الجامعة :

قامت جامعة الدول العربية على مبادئ التنظيم الدولي المعاصر، حيث تقرر المساواة بين الدول الأعضاء في السيادة وحسن الجوار، وعدم جواز التدخل في شئون الدول الأعضاء .

كما أوجب الميثاق أن تكون العضوية في الجامعة قاصرة على الدول المستقلة ذات السيادة، وأن يوضع ملحقا خاصا بفلسطين، يعترف لها بذاتية خاصة وقرر أن يتم تمثيلها في الجامعة إلى أن يتحقق استقلالها، كما نص على دعم جهود الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق الاستقلال .

## تطور العمل في الجامعة :

مرت المنطقة العربية بأحداث جسام، تركت أثرها على العدل في الجامعة. على رأسها قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وهزيمة العرب في أول حرب يجتمعون فيها ضد إسرائيل في نفس العام، مما أكد قيام دولة إسرائيل، وبرزت فكرة الدفاع العربي المشترك ليكون بمثابة تعديل على الميثاق في شكل اتفاقي، وكان ذو شقين: الشق الأول عسكري دفاعي، والشق الثاني اقتصادي (٨).

وفيما يتعلق بالشق الأول، فقد نص الميثاق على اعتبار أي عدوان يقع على إحدى الدول العربية بمثابة عدوان عليها جميعا، ويفرض عليها نصر من يعتدى عليه بجيوشها (٩).

والشق الثاني: ينظم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية لكي يعظم المصالح الاقتصادية بينها ويساعد على نمو التعاون في مختلف المجالات الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة (١٠).

وفي مواجهة تهديد إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن بما يسببه ذلك من خسائر فادحة لكثير من الدول العربية. دعت مصر إلى اجتماع للقمة العربية وصدر عنها قرارات قوية لمواجهة المخططات الإسرائيلية، وأنشأت قيادة عربية مشتركة، واتفق على اجتماعات متكررة للقمة العربية في إطار الجامعة حتى تصدر القرارات من أعلى المسئولين في الدول العربية وبالتالي يؤمن أن يتم تنفيذها، ولكن إرادة التوحيد وعزيمة العمل بقوة افتقدت دائما في القرارات والأعمال العربية.

٨ تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٥٠م.

٩ لتنفيذ ذلك أنشأت الاتفاقية جهازين لتحقيق هذا الهدف الأول مجلس الدفاع المشترك، والناسي للوحة العسكرية الدائمة.

١٠ لتحقيق هذا الهدف تم إنشاء المجلس الاقتصادي الذي اعتبر كيانا مستقلا بداته عام ١٩٥٩م.

وحتى بعد أن تم تعديل الميثاق في عام ٢٠٠١م وجعل مؤتمر القمة جهازا رسميا من أجهزة الجامعة يجتمع مرتين في العام في دورتين على الأقل، لم نر فاعلية لها أهمية في قرارات الجامعة، مع أن هذا التعديل اقتضته ظروف صعبة تمر بها المنطقة تتمثل في تصاعد العدوان الإسرائيلي في ظل حكومة الليكود التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من أساسها .

ولقد تبدى هذا الضعف بوضوح في معالجة القضية الفلسطينية في مختلف مراحل تطورها، فلقد عجزت الجامعة العربية في أن توجد فاعلية في الموقف العربي تؤدى إلى استخدام القوة العربية ضد إسرائيل، كما عجزت رغم تشابك المصالح مع الولايات المتحدة، أن تؤثر في موقفها الموالي لإسرائيل والمساعد لها بكافة الأساليب بما في ذلك تمكينها من أن تكون أقوى من الدول العربية مجتمعة، وحيازتها لأسلحة ذرية، وتمكينها من ارتكاب أبشع الجرائم في حق الشعب الفلسطيني الأعزل لقمع انتفاضته، ولتحقيق أهدافها القديمة في تكوين دولة يهودية من النيل إلى الفرات .

### موقف الجامعة العربية في القضية العراقية :

لا يمكننا الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين في السياسات التي انتهجها منذ تولى الحكم في العراق عام ١٩٧٩م، فما هي إلا شهور قليلة ورأينا قواته تنطلق ضد القوات الإيرانية، وتدخل في حرب مدمرة دامت ثمان سنوات بالتحريض الأمريكى له، لإضعافه وإضعاف إيران وكان ذلك جليا بشكل واضح، ثم ما لبث أن أدخل بلاده في عام ١٩٩٠م في حرب الكويت دون أن يتنبه إلى خطورة ذلك على بلاده وعلى النظام العربى بكامله . فخسر الحرب من ناحية، وكسر النظام العربى كله من ناحية أخرى، ثم جلب على بلاده الخراب والدمار بل الخزي والعار، حيث فرضت عقوبات قاسية على العراق من قبل القوى الكبرى

بزعامه أمريكا، واكتملت بشن الحرب الأخيرة على العراق والتي دمرت فيها أمريكا النظام العربي بأكمله هذه المرة، وأصبحت العراق حتى الوقت الذي تكتب فيه هذه الأوراق، دولة محتلة .

أقول ماذا فعلت الجامعة العربية في هذا النزاع ؟ الواقع أن مواقف الجامعة كانت سلبية للغاية، لم تفعل شيئا لوقف الاندفاع الحمقى لحرب إيران، بل للأسف أن العديد من الدول العربية ساعدته فيها، مع مخالفة ذلك للقانون الدولي؛ لأن ما فعله لا يعدو أن يكون عدوانا صارخا على القانون الدولي، بل اعتدى على القانون الدولي الإنساني حيث ثبت أنه استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد إيران. لقد كان الهدف الواضح من هذه الحرب هو منع اندفاع القدرة الإسلامية الإيرانية، والخشية على الأنظمة التقليدية في المنطقة ومنع تهديد المصالح الأمريكية، ولم نر موقف من الجامعة العربية حيال هذه القضية، كما لو كانت الحرب تجرى في منطقة أخرى .

كذلك كان موقف الجامعة من حرب الخليج الثانية موقفا ضعيفا، لم يخرج عن أن يكون قد سمح لقوات التحالف بضرب العراق؛ بل لعل قرار الجامعة الصادر بإدانة العراق والسماح لقوات التحالف بإخراج قواته من الكويت قد ساعد على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وحال دون نجاح اتصالات جرت من بعض الأطراف العربية للحل السلمي للنزاع الذي أوشك أن يتم .

أما في حرب الخليج الثالثة فإنه من الواضح أن العراق كان معتديا عليه، وأن تدابير الاعتداء استغرقت وقتا طويلا تقترب من ثلاثة عشر عاما كاملة، لم تستطع الجامعة العربية خلالها أن تفعل شيئا لتغيير الأوضاع في المنطقة، أو للتعامل مع العراق بشكل يجنب المنطقة مخاطر الحرب بل كان من الغريب أن تدخل القوات الأمريكية من الأراضي العربية المجاورة للعراق لتوجيه الصربات إليه منها .

ماذا فعلت الجامعة لوقف هذا العدوان ؟ لا شيء من قبل ومن بعد . بل لم نسمع أية إدانة للعدوان ودخلت الدول العربية في صراعات داخلية بسبب هذه الحرب العدوانية ، البعض يؤيد العدوان ، والبعض يعارضه دون أن يحدث أى فعل لوقف العدوان ، أو حتى لإدانته ، رغم المواقف الشعبية والدولية من قبل مختلف دول العالم التي رفضت وأدانت العدوان .

### دروس حرب الخليج الثالثة :

والواقع أن حرب الخليج الثالثة التي مثلت عدوانا واضحا على القطر العراقي الشقيق قد أظهرت العورات العربية الكبيرة والعيوب الكامنة في بيان النظام العربي ويمكن أن نذكر منها :

### ■ عدم فعالية النظام العربي :

فلم تنفذ الجامعة العربية أية نصوص في ميثاقها ، أو في اتفاقية الدفاع المشترك التي تعتبر أى عدوان على أية دولة عربية بمثابة عدوان عليهم جميعا ، بل حدث العكس ، فقد تلقت القوات الأمريكية والبريطانية المعتدية مساعدات قيمة من الدول العربية ضد العراق .

كما لم تقم الجامعة العربية أو أى وكالة تابعة لها بأى فعل لإنقاذ التراث الثقافي للأمة بعد أن تم حرق مكتبة بغداد الرئيسة ، ونهب تراثها الثقافي .

بل إن مدن العراق لازالت تعيش ظروفا إنسانية صعبة بسبب أعمال الحرق والتدمير التي وجهت إلى العراق ، ولا نسمع سوى أصوات تطلب من الولايات المتحدة أن تنهى العدوان ، وأن تقيم حكومة عراقية في الوقت الذي أقامت فيه الولايات المتحدة حاكما عسكريا أمريكيا كان معروفا بمساعدته لإسرائيل . وإن كان ذلك قد تغير الآن ، وأقيمت حكومة منتخبة ، ولكن في ظل الاحتلال الأمريكي الذي لم ينسحب حتى الآن تحت حجج مختلفة .

### ■ التناقض بين الأنظمة والشعوب :

أظهر العدوان العراقي التناقض الكبير بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة. تجلّى ذلك في المظاهرات والانتفاضات المناهضة للعدوان والتي شملت كل العواصم والمدن العربية الرئيسية، وكذلك العواصم الغربية، بل عبرت تجمعات سلمية عديدة - في تظاهرات - عن مواقفها الراضية للحرب في قلب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نفسها .

### ■ انهيار النظام الدولي :

لم تستطع الولايات المتحدة أن تقرر قرارا يسمح بشن الحرب من مجلس الأمن، ومع ذلك قامت بالعدوان على العراق دون أى سند قانونى، اللهم إلا نظرية متهافئة عن الدفاع الوقائي كانت إسرائيل تسوقها دائما لتبرير عدوانها على الشعوب العربية . هذا الخطر المزعوم هو تهديد الجيران بأسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والتي أثبتت الحرب أنه ما عاد يملك أسلحة فعالة للدمار الشامل أو لغير الدمار الشامل، وقد أدى ذلك إلى وقوع الأمم المتحدة فى أزمة حادة، فهذه الحرب تخالف الميثاق، وتسقط النظام الدولي بكامله، وتجعل من الضرورى البحث عن نظام دولى آخر لا تنتصر فيه هيمنة القوة، ولا يعلو فيه صوت الباطل .

### ■ تهديد الدول والأنظمة العربية :

إزاء ضعف النظام العربى، وعدم وجود قوة فعالة فى المنطقة للدفاع عن دولها ضد العدوان، بدأت التهديدات الأمريكية للمنطقة بأكملها وبدأنا نسمع عن مخططات للهيمنة عليها، وتفتيت وحدة دولها، والقضاء على الأنظمة المناوئة للسيطرة الأمريكية عليها، فسروريا يوجه لنظامها تهديد صريح بالتدخل . ونفس الحال بالنسبة لإيران، ثم تظهر فى الأفق بين الحين والآخر، ملامح تهديدات للمملكة العربية السعودية ولمصر .

واتضح جليا أن التحرك العدواني الأمريكى ضد الشعوب العربية والإسلامية يحقق أهداف متوازية :

**الأول :** السيطرة على النفط العربى وأضيف إليه نفط بحر قزوين .

**الثانى :** إخماد الحركات المناوئة للسيطرة الأمريكية على العالم والتي تطلق عليها الولايات المتحدة مصطلح الأصولية، وتدخل فيها حركات التحرير الوطنية مثل حزب الله والعديد من المنظمات الفلسطينية .

**الثالث :** تأمين الوجود الإسرائيلى فى المنطقة باعتباره أحد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى جعل إسرائيل الأقوى والأوسع، واقتلاع جذور الأنظمة أو الحركات التي تهددها .

### **ثانيا - التنظيم الدولى الإسلامى :**

قلنا إن الدول الإسلامية تمثل دائرة أوسع من الدول العربية، لكن القوة الفعالة فى هذا التنظيم هى القوة العربية، رغم أنها أقل عددا وشعوبا من الدول الإسلامية وقد أقيم النظام الدولى الإسلامى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى فى أواخر السبعينيات، ومع ذلك لم يستفد من التطورات التى جرت فى الأنظمة الدولية الأخرى، وبالذات من تجربة الاتحاد الأوروبى، فقد أقيم على نفس الأسس النظرية التى قامت عليها جامعة الدول العربية حيث تبنى فكرة التنسيق والتعاون وأضاف إليها التضامن الإسلامى، دون أن يقرن ذلك بإقامة سلطات عليا فوق الدول، تكفل إصدار القرارات وتنفيذها، كما أقام العديد من المنظمات والأجهزة الفرعية التى تكلف الدول الأعضاء تكاليف مالية باهظة، دون أن تهتم بتنفيذها، وأصدرت العديد من القرارات التى تحقق قوة المسلمين، مثل إنشاء محكمة عدل إسلامية، وإقامة سوق إسلامية مشتركة، وإنشاء دينار إسلامى كعملة موحدة يتم تداولها بين الدول الأعضاء، ولم نر أثرا عمليا لأى من هذه القرارات .

والواقع أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد عانت من نفس المشكلات التي عانت منها جامعة الدول العربية، وعرضت عليها نفس المشكلات الحادة التي عرضت على الجامعة مثل القضية الفلسطينية والقضية العراقية، وقضايا إسلامية أخرى عديدة كقضية البوسنة والهرسك وقضية كشمير، وقضايا الأقليات الإسلامية المضطهدة في العديد من مناطق العالم وكانت القرارات التي صدرت من أجهزتها قرارات تتخذ الطابع الإنشائي، ولا يمكن أن تتبلور في واقع عملي ملموس .

ونلاحظ على نظام المنظمة نفس الملاحظات التي قررناها بالنسبة للجامعة العربية. فليس فيها أى نظام للأمن الجماعى والدفاع المشترك ضد العدوان الذى يقع على أية دولة إسلامية . وإذا كان هذا النظام قد أضيف إلى الجامعة بمقتضى اتفاقية الدفاع المشترك، وإن بقى دون تنفيذ ودون فاعلية .

وقررت المنظمة إنشاء محكمة عدل إسلامية ووضعت نظامها الأساسى، ولكن لم يتم اختيار القضاء كما لم يتم وضع القانون الذى ستطبقه المحكمة؛ لذلك لم يدخل نظام المحكمة فى طور التنفيذ حتى الآن .

ورغم وجود بعض الوكالات أو المنظمات التى قامت وتعد لها قيمة فى النظام الإسلامى الدولى مثل البنك الإسلامى للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إلا أنها لا ترضى الطموح الإسلامى ولا تفعل شيئاً له قيمة فى حضم المشكلات العديدة والتحديات الجسام التى تواجه الأمة الإسلامية الآن (١١) .

---

١١ - راجع تفصيلات ذلك فى مؤلفنا المنظمات الدولية ص ٦٦٠ وما بعدها سالف الإشارة إليه، وراجع كذلك العدد ٣٤ من مجلة "الجامعة الإسلامية" التى تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية وهذا العدد مخصص لدراسة المنظمات الإسلامية وتقييم دورها فى حياة الأمة. راجع كذلك دراسة المنظمات الإسلامية التى تقدم بها د. محمود داود، لنيل جائزة رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١م والتى أصدرتها الرابطة ضمن سلسلة "فكر المواجهة" العدد رقم (٦) القاهرة ٢٠٠٢م.

## فشل التنظيم الإقليمي العربي والإسلامي :

انتهينا في القسم الأول إلى وجود تنظيمين إقليميين بين الدول العربية والإسلامية هما جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كما ذكرنا أن كل الدول العربية أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأشرنا إلى تقارب الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها المنظمتين، وإلى أنهما تشتركان كذلك في عدم الفاعلية وفي عدم الفضل في تحقيق أهداف الأمة الإسلامية .

وسنهتم في هذا القسم بوضع رؤية لإقامة تنظيم دولي فعال في دائرة الدول والشعوب العربية والإسلامية . وسنقوم بمناقشة مجموعة من الفروض لنثبت بالأدلة مدى صحتها ونختار الأنسب منها لظروفنا ولآمالنا وأهدافنا كأمة عربية وإسلامية .

أولاً : هل من الضروري أن يقوم تنظيم إقليمي بين الدول العربية والإسلامية ؟

اختار العالم بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها بقليل أن يقيم تنظيمًا دوليًا عالميًا يتمثل في منظمة الأمم المتحدة، وعرضت فكرة التنظيم الإقليمي عند مناقشة نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وكان هناك من يرفضون الفكرة على أساس منع الازدواج في التنظيم الدولي، وعدم إعاقة الأمم المتحدة للقيام بمهامها . ولكن انتصر دعاة الإقليمية وتضمن الميثاق في الباب الثامن الذي ورد فيه نص يقول : إنه لا يوجد في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين بحيث يكون العمل الإقليمي فيها صالحًا ومناسبًا .

مادامت هذه التنظيمات وأنشطتها متلائمة مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها (المادة ٥٢ / ٢) كما أشار الميثاق إلى حث الدول الأعضاء ومجلس الأمن على

اللجوء بادئ ذي بدء إلى المنظمات الإقليمية كخطوة أولى لحل المشكلات التي تثار بينهما .

ولا شك أن هناك روابط إقليمية خاصة تجمع بين مختلف الدول العربية والإسلامية ، أكثر من تلك الموجودة بين هذه الدول وبين سائر الدول الموجودة في المجتمع الدولي . هذه الروابط تحتاج إلى أن تفعل في شكل تنظيمات إقليمية . بشرط أن تتوافر لديها النية والإرادة والعزيمة على إسناد اختصاصات فعلية ومعززة لهذه المنظمات ، وأن تتوافر لديها كذلك الآليات والأجهزة لتحقيق الأمن بين جناباتها . ولتحقيق أقصى قدر من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك السياسي بين هذه الدول ، ولحسم ما يثار بينها من المنازعات ، حيث يمكن أن يتم ذلك بنجاح أكثر في الدائرة الإقليمية . أما إذا لم يتوافر هذا الشرط عمليا كما هو الرضع القائم ، فلا جدوى من هذا التنظيم الذي يؤدي إلى إنفاق المال بلا فائدة .

وأنا أرى أن الدول العربية والإسلامية لا يتوافر لديها حتى الآن الحد الأدنى لقيام التنظيم الإقليمي الفعال بينها ، بسبب عدم توافر هذه الإرادة وتلك العزيمة . وأذكر هنا :

- أن الدول العربية والإسلامية تفضل أن تحل منازعاتها عن طريق المنظمة الدولية وأجهزتها كمحكمة العدل الدولية ، ومجلس الأمن ، والجمعية العامة . . والأمثلة كثيرة نذكر منها النزاع بين قطر والبحرين على اقتسام الرصيف القارى . وأيضا بين تونس وليبيا في شكل مماثل ، وبين العراق وإيران حول شط العرب وغيرها .

- أن التجارة البينية بين هذه الدول لا تتعدى ١٠ من إجمالي تجارتها مع العالم الخارجى .

- أن أغلب الاستثمارات العربية والإسلامية وكذلك أغلب الفوائض المالية موجودة في الدول الأجنبية .

أن الأمن الجماعى العربى لم يتحقق بشكل فعال على وجه الإطلاق وأن الكثير من الصراعات والنزاعات بما فيها صراعات مسلحة (مثل الصراع العراقى الكويتى) لم يتم حسمها داخل دول المنطقة، وتم التدخل الأجنبى لحسمها، مما قوض أسس الأمن الجماعى العربى .

- أن الكثير من اتفاقيات التعاون الاقتصادى قد أبرمت ولم يتم تنفيذها بين هذه الدول .

## القسم الثاني

### تجربة منظمة المؤتمر الإسلامي والتجديد المطلوب

#### المبحث الأول

##### مقترحات لتجديد منظمة المؤتمر الإسلامي

تمر الأمة الإسلامية بمرحلة صعبة من مراحل تاريخها خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حيث بدأت تتكالب عليها الأمم وتحاول بشتى الطرق أن تنال من قدراتها ومن وجودها نفسه، فضلا عن أسس عقيدتها، ومبادئ شريعته و كان من الطبيعي أن تنهض الشعوب المسلمة والحكومات الإسلامية لمواجهة هذه الهجمة الشرسة عليها، وللأسف فإن أغلبها لجأ إلى القوة الأعظم عسكريا وسياسيا واقتصاديا في عصرنا، لكي تتقى شرها أو تساند ما تقوم به ضد وحدات وفصائل مختلفة من أمتنا وشعبونا .

لقد أصبحنا نعيش في عصر الأمركة، أي صبغة العالم بالطابع الأمريكي، فهناك سياسات ترمى إلى تحقيق هيمنة مطلقة للولايات المتحدة على العالم كله وحسب تعبير الرئيس كلينتون (لا تراجع عن القيادة الأمريكية للعالم) ولأسباب عديدة (دفعت الأمة الإسلامية ثمناً باهظاً لخطة الهيمنة تلك) فما يجرى في أراضينا لا نجد مثله في أي مكان آخر .

فهذه هي فلسطين المحتلة تنزف دماً، ويقتل العشرات يوميا بالسلاح الأمريكي من قبل العصابات الصهيونية التي تفعل الآن في الناس نفس ما فعلته قبيل قيام إسرائيل عام ١٩٤٨م، مثل إرهاب وتعذيب للناس وهدم للمساكن فزق

رؤوسهم ، ولم تعد أصوات الاستنجاح والاستغاثة تجدد صدى ، اللهم إلا في بعض البيانات الهزيلة التي تصدر من هذه الدولة أو تلك وحتى الإذاعة واللوم الذي كان يصدر من منظمة الأمم المتحدة في كثير من الأحيان ، انقطع بسبب تصدى الفيتو الأمريكي لأية محاولة من هذا النوع .

ولم يعد المجتمع الدولي يبذل جهدا كبيرا في سبيل التصدي للباطل أو نصره العدل ، لقد سلمت القيادة للولايات المتحدة الأمريكية تفعل ما تشاء بمن تشاء ، ولا محاسب ولا رقيب ، بل الكل يعيش خائفا مرتعشا من أن يناله مثل ما نال صدام حسين في العراق بسبب خروجه على الخط وتمرده على صانعيه .

ولللأسف فلقد صارت حماية إسرائيل ، وتحقيق طموحاتها وآمالها إحدى ثوابت السياسة الأمريكية ، وما تفعله إسرائيل في فلسطين أصبح صورة مشابهة لما تفعله أمريكا في العراق ، نفس المشاهد نفس صور التعذيب للناس بلا رحمة وبلا إنسانية ودون أي اكتراث بالبشر وبالآدميين .

ولللأسف الشديد نجد منظماتنا الدولية وعلى رأسها منظمة المؤتمر الإسلامي تقف عاجزة أمام ما يحدث لنا . لقد تنادت أصوات عديدة بضرورة حماية الفلسطينيين مما يحدث لهم من إسرائيل ، وطلب من الأمم المتحدة أن ترسل قوات من نوع تلك القوات المنتشرة في مناطق الصراعات في العالم ولكن من يستجيب بعد سقوط الكرامة والنخوة من بين رجالنا ، فنحن نريد من الغير أن يفعل ما يجب أن نقوم نحن به .

لذا حسنا فعلت الحكومة الباكستانية بالدعوة إلى عقد هذه الندوة المهمة عام ٢٠٠٥ في إسلام آباد ( حول التحديات التي تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي وطرق مواجهتها ) خاصة المحور الثالث الذي يستهدف جعل منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر فاعلية من خلال إعادة هيكلتها وإنشاء أقسام جديدة بها لتفعيلها .

إننا نعرض في هذه الأوراق رؤية نتجت من دراسات عديدة للقانون الدولي وأدواته الرئيسية في العصر الحاضر، إن المنظمات الدولية تسهم الآن في إنشاء قواعده وتقوم بمهمة أساسية في تنفيذه وبحكم تجمع الدول فيها، كما أن المنظمات الدولية صارت أدوات وضع وتنفيذ استراتيجيات للنهوض بالدول المشاركة فيها. والاستفادة من هذا التجمع في تحقيق تغييرات واسعة بإنشاء أسواق كبرى وتجمعات تشمل تناول المنافع والسلع وأهم من ذلك الأشخاص .

إن المنظمة العامة التي لها اختصاصات واسعة على الساحة الإسلامية هي منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي إطار تنظيمي يجمع كافة الدول الإسلامية في داخله، كما أن اختصاصاته واسعة تشمل العمل على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، إلى غير ذلك من الشئون .

مع ذلك فلا بد أن نعترف أن هذا الجهاز ليس له فاعلية كبيرة، وترجع عدم الفاعلية إلى عاملين؛ العامل الأول يرتبط بالنصوص، أي الأحكام الموجزة في الميثاق واللوائح والتي تحكم العمل في المنظمة، وهذه النصوص تتحدث عن الأهداف والمبادئ، وأيضاً عن الهيكل التنظيمي والأجهزة التي تقوم بالعمل في المنظمة، وفي تقديرى أنها تحتاج إلى تعديلات جذرية . أما العامل الثانى، فيرتبط بالعمل فكان يمكن فى إطار هذه النصوص القيام بأنشطة مهمة وفعالة تغير ملامح العمل فى المنظمة، ولكن المنظمة اختارت أن تتطور بإنشاء المزيد من المنظمات والأجهزة التي نشط بعضها ولم ينشط البعض الآخر .

وفى تصورى أن هذه الندوة التي تنظمها الحكومة الباكستانية بحكم الثقل الفكرى والثقافى والسكانى لهذه الدولة المحورية من دول العالم الإسلامى، يمكن أن تكون بداية للعمل الإسلامى المثمر فى هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة الإسلامية.

لذا سنتناول في هذه الورقة النصوص الحالية لميثاق المنظمة وما هي التعديلات التي نراها واجبة الآن، في قسم أول، أما القسم الثاني فسنخصصه لتناول رأينا في تفعيل العمل في المنظمة .

## المطلب الأول

### إعادة النظر في أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

#### أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي :

الناظر في ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يجد أنه قد تبني مجمل أهداف منظمة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية الإقليمية، وذلك في المادة الثانية منه، والمدقق في هذه الأهداف يجد أن مجموعة منها تتصل بالعمل الإسلامي بشكل عام، والمجموعة الأخرى تتصل بالمجال الدولي بشكل عام أيضا، وبين ذلك فيما يلي :

#### ١ - الأهداف المتصلة بالعمل الإسلامي :

والأهداف الواردة في م ٢ / أ من الميثاق والخاصة بالعمل الإسلامي بصفة عامة هي : تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية، وكذلك تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه .

وهكذا نجد الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها قد ورد نص صريح عليه، وذلك لأن الاعتداء على المسجد الأقصى يعد من دوافع إقامة هذه المنظمة، أما دعم كفاح الشعوب الإسلامية للمحافظة على كرامتها واستقلالها فهو يرتبط بوجود العديد من الشعوب الإسلامية أقليات في العديد من الدول، وأراضى أقاليم أخرى منها كانت محتلة .

يبقى الهدف العام المتصل بتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء وهو هدف يضع سياسة عامة للمنظمة يحققه بين الدول الأعضاء فيها، ويؤكد نص صريح يجعل من أهداف المنظمة "دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الأخرى الحيوية والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية".

## ٢ - الأهداف المتصلة بالعلاقات الدولية :

لعل أول هذه الأهداف ما يتصل بمحو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله، ولا شك أن هذا الهدف الذي نراه في منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً، كان يتفق وسياسة معظم الدول الأعضاء؛ لأنها تنتمي إلى العالم الثالث الذي عانى كثيراً من الاستعمار وبهمه القضاء على كافة أشكاله وسياساته، ومن أهمها التفرقة العنصرية.

أما هدف "اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل" فهو هدف نراه في مواثيق معظم المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة، ونفس الوضع نراه بالنسبة لهدف "إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى".

ومن يدقق النظر في جملة أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي، يشعر بأنها تنبثق جميعها من الهدفين الرئيسيين للمنظمات الدولية بصفة عامة وهما تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتحقيق الرفاهية والتعاون بين الشعوب، ولا شك أن ذلك يتفق وأحكام الإسلام التي بينت أن الأمن نعمة كبرى تجرى وراءها الأقوام والجماعات وينعم الله بها على من يشاء من عباده فيقول تعالى: ﴿ وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفَ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجِبْنَ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا

مَنْ لُدْنَا وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ «القصص»، بل ويقرر الإسلام حالة السلم أصلاً في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من دول العالم، إذا ما أمنت الدعوة الإسلامية فيقول سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦١﴾ «الأنفال».

وأما هدف التعاون والتضامن وتحقيق الرفاهية بين الشعوب فلقد دعا الإسلام إليه وحث عليه وخاصة بين الشعوب الإسلامية فقال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالتَّعَدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢﴾ «المائدة».

والتعاون بين الدول الإسلامية وإن كان هدفاً عظيماً وغاية حميدة سائرت بها هذه المنظمة معظم المنظمات الدولية في العالم إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي بصفة خاصة يجب أن تمتد أهدافها إلى ما هو أبعد من التعاون والتضامن والتكافل، وهو الوحدة الإسلامية أو الاتحاد بين أعضائها، فلا يجب أن تتنازل عن هذا الهدف البعيد الذي يقرره المولى سبحانه تقريراً واضحاً فيقول: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴿٩٧﴾ «الأنبياء».

لذا فأنا أرى ضرورة إدخال تعديل على هذه الأهداف والنص على أن يكون في مقدمة هذه الأهداف، تحقيق الوحدة بين الشعوب الإسلامية على أن يكون ذلك في إطار استراتيجية قوية تقرر البدء بتكامل اقتصادي وثقافي وسياسي أيضاً يتطور في النهاية لتحقيق وحدة شاملة خلال مدة يحددها النص المقترح.

### مبادئ منظمة المؤتمر الإسلامي :

والناظر في المادة الثالثة من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، يجد حرصاً واضحاً على اتخاذ نفس المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية في إطار القانون الدولي

العام، فلا نجد حرصاً على إعطاء صلاحيات فوقية لهذه المنظمة؛ لذا تقوم على المساواة التامة بين الدول الأعضاء، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل عضو، ونجد نصوصاً بعد ذلك تقرر نفس المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام حق تقرير المصير، وحل ما قد ينشأ من منازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية مثل المفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، وأخيراً امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها عن استخدام القوة أو التهديد ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي عضو.

ومع تقديرنا لهذه المبادئ وأهميتها إلا أنه من الواجب إعادة النظر فيها إذا كان الاتجاه الجديد هو تقوية المنظمة إذ يجب أن تنص على مبدأ وحدة وتكامل الشعوب والدول الإسلامية كمبدأ رئيس من المبادئ التي تستهدى بها المنظمة في عملها، كما يجب وضع بعض الآليات الكفيلة بتحقيق هذا المبدأ ونحن نقترح ما يلي:

- ١ إلغاء الحواجز التي تحول دون انتقال الأشخاص والأشياء بين الدول الإسلامية بالتدريج، ومن ذلك تأشيرات الدخول وإجراءات التفتيش وبوابات الحدود.
- ٢ - إنشاء مدينة أو أكثر تكون رمزاً للوحدة الإسلامية، ويتم هذا الاختيار بعناية من قبل المنظمة ويقام فيها آليات لتحقيق الوحدة كمعهد لوحدة العالم الإسلامي، يقوم بتدريس علوم الوحدة، كما يشجع في داخلها إقامة التجمعات الإسلامية المختلفة دون قيود.
- ٣ - تشجيع إنشاء تكتلات اقتصادية بين الدول الإسلامية تبدأ بالمجموعات الأكثر تجانساً والأكثر استفادة من هذه التجمعات.
- ٤ - تخفيف القيود والرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، حتى يتم إلغاؤها كلية.

٥ - توحيد التشريعات السائدة في الدول الإسلامية على أساس الشريعة الإسلامية التي تمثل خلفية مختلف القوانين المطبقة في العالم الإسلامي .

٦ - يجب النص على جعل المنظمة مركزا لتنسيق العمل الإسلامي في مختلف مجالاته والنص على ضرورة تعامل الدول الإسلامية مع المنظمة على هذا الأساس .

٧ يجب النص على ضرورة تشجيع العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعوب الإسلامية، والسماح بالزواج بين مختلف الجنسيات من قبل الدول الإسلامية وإلغاء سلسلة القوانين الجديدة التي صدرت في العديد من دولنا الإسلامية تمنع الزواج بين رعايا هذه الدول والدول الأخرى إلا بمرسوم أو قرار من أعلى سلطة في الدولة .

### الأمن الجماعي في ميثاق المنظمة :

على أن أكبر نقاط الضعف في ميثاق المنظمة هو عدم معالجته لنظام الأمن الجماعي بين الدول الإسلامية ، وغياب هذه الفكرة ربما يكون من الأسباب التي تجعل المنظمة عاجزة عن حل القضايا المصيرية للدول الإسلامية، وأهمها قضية القدس الشريف وفلسطين، وعليه ينبغي أن تعالج هذه الفكرة معالجة تفصيلية دقيقة حتى يعرف الأعضاء الالتزامات التي يقومون بها لتحقيق فاعلية المنظمة وحيويتها، ولتكون أداة للدفاع عن الأمة الإسلامية ونصرتها وهذا ما تقوم به العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وفي إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بيان أسسها ومراحلها والإجراءات التي تتبع بصددتها .

إن تكوين جيش دفاعي من وحدات من الدول الأعضاء وجعله على أهبة الاستعداد لمناصرة الدول الإسلامية التي يقع عليها اعتداء لهُو أمر في غاية الأهمية .

إن الحماية التي نطلبها الآن للفلسطينيين كان يمكن أن يقوم بها هذا الجيش الإسلامي وكما قلت هو جيش دفاعي لا يغضب أحداً، ويمكن أن يعمل تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً للأحكام الواردة في الميثاق والتي تسمح للمنظمة بالاستعانة بالمنظمات الإقليمية في اتخاذ تدابير دفاعية أو حتى قمعية ضد الدول المعتدية .

فضلاً عن إمكانية استخدام هذا الجيش بشكل دقيق لقمع العدوان الذي تقوم به إحدى الدول الأعضاء بالمنظمة ضد دولة أخرى إعمالاً بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٩) «الحجرات» . وسيكون تكوين هذا الجيش الدفاعي واستخدامه لنصرة المعتدى عليه، أو الفئة الباغية، وفقاً لأحكام دقيقة وضوابط واضحة حتى نضمن عدم إساءة استخدامه .

إن تجاهل وضع نظام الأمن الجماعي في ميثاق المنظمة أضعف كثيراً هذه المنظمة، بل وأضعف الأمة والدول الأعضاء حيث حدثت اعتداءات كثيرة عليها في القرن الماضي، وما حدث بالبوسنة والهرسك ويوغسلافيا السابقة ليس ببعيد، وقد حكى لى الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق - بطرس غالى - كيف أنه كان يبحث عن قوات إسلامية ليسارع بحماية المسلمين فيها من الأعمال الوحشية التي جرت لهم، فلم يجد، وأن وجود مثل هذا الجيش كان يمكن أن يمنع الكثير من الاعتداءات .

بل إننى أقول هنا أن مجرد وجود قوات للدفاع عن المسلمين سيجعل من يريد العدوان على أى من دولهم يتردد كثيراً قبل البدء بالعدوان، ولعل هذا ما يرشدنا إليه النص القرآنى الحكيم : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ

تُرهبون به عدو الله وعدوكم (٦٠) ﴿١٦﴾ الأنفال. فهذه الآية الكريمة لا تأمر بعدوان وإنما تأمر المسلمين بأن يكونوا قوة يهابها الناس ولا يستسهلون العدوان عليها.

ونشير هنا إلى ضرورة وضع نصوص في الميثاق بشأن نظام الأمن الجماعي بما في ذلك تقرير العقوبات التي يجب أن توقع على الدولة المعتدية، خاصة العقوبات الاقتصادية والعسكرية (١٢).

مع التنسيق مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعي المقرر فيه، وفي إطار نصوص الميثاق التي تحكم العمل داخل المنظمات الإقليمية.

---

١٢ إن حالة التردى التي نجاها الأمة الإسلامية اليوم بسبب عدم وجود نظام للأمن الجماعي بينها خطيرة، فقد سقطت العراق في يد الاحتلال الأمريكي، وذاق شعبها ألوانا من الدن والتعذيب لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية، وهناك رئيس دولة مهما كان ظلمه وعسفه، معتقل وقصر عليه بطريقة مهينة ثم يقدم حكمة تحكم بإعدامه ويتم هذا الإعدام في أول أيام عيد الأضحى المبارك في إشارة مهمة إلى أضحية العام للمسلمين، كما أن هناك رئيسا آخر هو ياسر عرفات ظل تحت الحصار الإسرائيلي ولا يستطيع الحركة لفترة طويلة، لذا لم يحضر اجتماع القمة العربي الذي عقد في تونس في شهر مايو ٢٠٠٤م، وليس للأمة العربية والإسلامية قوة على فعل شيء، اللهم إلا بيانات مرتعشة تخشى البطش الأمريكي.

وتتقدم الولايات المتحدة بمشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقيق به الهيمنة على الأمة الإسلامية وتعديل أنظمة التعليم فيها، وإدخال مقررات بشأن المرأة والحرية السياسية بعيدا عن الإطار الفكري والثقافي للأمة، مما يستدعي وقفة جادة أمام كل هذه التحديات من المنظمة

## المطلب الثاني

### تفعيل العمل فى منظمة المؤتمر الإسلامى

#### أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامى :

أنشأ ميثاق المنظمة أربعة أجهزة لممارسة اختصاصات المنظمة ، وهذه الأجهزة هى : مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات ، ومؤتمر وزراء الخارجية ، والأمانة العامة ، ومحكمة العدل الإسلامية الدولية .

#### ١ - مؤتمر الملوك والرؤساء :

وهو الجهاز الأعلى للمنظمة ، وكان النص الأصلي للمادة الرابعة من الميثاق يجعل اجتماعاته "حينما تقتضى مصلحة الأمة الإسلامية ذلك" وذلك للنظر فى القضايا العليا التى تهتم العالم الإسلامى ولتنسيق سياسة المنظمة ، ولكن تعديلا أدخل على الميثاق فى مؤتمر القمة الإسلامى الثالث جعل انعقاده كل ثلاث سنوات إلى جانب الحالات التى تقتضى اجتماعه ، وأجاز الميثاق التوصية بعقده وتعميم الرغبة فى ذلك على جميع الدول الأعضاء .

#### ٢ - مؤتمر وزراء الخارجية :

وقد جعل الميثاق اختصاصات هذا المؤتمر هى : النظر فى وسائل تنفيذ السياسة العامة للمؤتمر ، واتخاذ قرارات فى الأمور ذات المصالح المشتركة المتصلة بأغراض المنظمة ، فضلا عن إقرار الميزانية العامة للمنظمة ، ودراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها ، كما أعطى له أيضا حق تعيين الأمين العام للمنظمة والأمناء المساعدين .

ويجتمع المؤتمر مرة كل سنة أو عند الاقتضاء فى أى بلد من بلدان الدول الأعضاء بطلب من أية دولة عضو ، ويمكن أن تتم الدعوة من الأمين العام ، وهنا يلزم موافقة ثلثى عدد الدول الأعضاء .

ويجب لصحة انعقاد المؤتمر حضور ثلثى عدد الأعضاء ، ويتم اتخاذ القرارات أو التوصيات بهذه الأغلبية نفسها .

### ٣ - الأمانة العامة :

والأمانة العامة تتشكل من أمين عام يعين من مؤتمر وزراء الخارجية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد ، ويعاونه أربعة أمناء مساعدين يعينهم المؤتمر بترشيح من الأمين العام من بينهم أمين مساعد للقدس وفلسطين .

ويقوم الأمين العام بتعيين موظفى الأمانة من مواطنى الدول الأعضاء ويشترط

فى التعيين ما يلى :

- ١ - مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافى العادل .
- ٢ - توفر الكفاءة والنزاهة والإيمان بأهداف الميثاق .
- ٣ - توافر الحميدة ، وقد حرص الميثاق على النص على عدم جواز التدخل فى عملهم أو التأثير عليهم من قبل الدول الأعضاء .

والوظائف التى تقوم بها الأمانة العامة هى الوظائف الفنية والإدارية التى تمارسها أمانات المنظمات المختلفة ، كما أن لها الحصانات والمزايا المقررة للقيام بالوظائف .

### محكمة العدل الإسلامية :

وهى جهاز مستحدث بواسطة مؤتمر القمة الخامسة الذى عقد بالكويت عام ١٩٨٧م ، وهى الجهاز القضائى للمنظمة وتعمل - ككل المحاكم - بشكل مستقل

عن أى جهاز أو دولة عضو ، وقد ساهمت الكويت مساهمة قوية فى إنشائه ، ومن ثم جعلها النظام الأساس للمحكمة مقرأ لها .

والمدقق فى النظام الأساس للمحكمة يجد أنه يتفق والنظام الأساس لمحكمة العدل الدولية ، مع مراعاة الفروق المناسبة لمحكمة العدل الإسلامية الدولية وهى :

### ( أ ) بالنسبة للقانون الواجب التطبيق :

فى محكمة العدل الإسلامية ، تعتبر الشريعة الإسلامية المصدر الأساس الذى تستند إليه المحكمة فى أحكامها وتسترشد بالقانون الدولى والاتفاقات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والعرف الدولى المعمول به وكذا المبادئ العامة للقانون أو الأحكام الصادرة من المحاكم الدولية أو مذاهب كبار فقهاء القانون الدولى فى مختلف الدول .

والواقع أن هذا النص يثير العديد من المشاكل فى التطبيق ، أولها تحديد المذهب أو المذاهب التى تستند إليه المحكمة ، خاصة أن الشريعة الإسلامية ليست مقننة ، وإنما سيتم الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامى ، وهى كثيرة ومختلفة حسب المذاهب ، مما يثير قضية تقنين الشريعة الإسلامية ، أو تحديد طريقة الرجوع إلى المذاهب ، وهذا يقتضى اهتمام المنظمة ومعها الدول الإسلامية الأعضاء بقضية تقنين الشريعة الإسلامية عن طريق المجتهدين من فقهاء هذه الأمة .

كذلك فإن جعل الاستناد أساساً للشريعة الإسلامية والاسترشاد بمصادر القانون الدولى يضع أمامنا مشكلة مدى القوى الملزمة للمعاهدات خاصة إذا كانت تخالف الشريعة الإسلامية ، وهذا يحتاج من المنظمة أن تسد ثغرة تحديد العلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولى وموقف التجمعات الدولية الأخرى من هذه الرسالة .

## ( ب ) اختيار القضاة :

تقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن معا باختيار قضاة محكمة العدل الدولية، أما قضاة محكمة العدل الإسلامية فيختارهم المؤتمر العام لوزراء الخارجية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

والشروط الواجب توافرها في قضاة محكمة العدل الدولية هي : أن يكونوا من الأشخاص ذوى الصفات الخلفية العالية ، الحائزين في بلادهم على المؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة في القانون الدولي ، بغض النظر عن جنسيتهم ، فضلاً عن أن يكون تأليف المحكمة في جملتها كفيلاً بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسة في العالم .

أما قضاة المحكمة الإسلامية فيشترط فيهم فضلاً عن الإسلام والعدالة ، ألا يقل السن عن أربعين سنة ، وأن يكون القاضى من فقهاء الشريعة المشهود لهم وله خبرة في القانون الدولي ، ومؤهلاً للتعيين في أرفع المناصب القضائية أو مناصب الإفتاء في دولته وفقاً ، المادة ٢٢٤ ، فضلاً عن انتمائه لإحدى الدول الأعضاء في المنظمة بجنسيته ، ويجب مراعاة التوزيع الإقليمي والتمثيل اللغوي للدول الأعضاء .

ويبدو أن هذا الشرط الأخير أملاه الاختلاف اللغوي للدول الإسلامية . فهناك من هذه الدول من يتحدث بالإنجليزية (باكستان) ، ومنها من يتحدث بالفرنسية (السنغال وسيراليون) ، ومنها من يتحدث بالفارسية (إيران) .

ومما يؤسف له عدم إقامة محكمة العدل الإسلامية حتى الآن ، وهو ما يضعف المنظمة إلى حد كبير ، ويجب اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذها بتصديق الدول الأعضاء على الوثيقة التي تساعد على إقامة المحكمة . على أن المشكلة الرئيسة في هذه المنظمة هي مشكلة عدم فاعلية القرارات التي تصدر عنها بسبب غياب الإرادة

الحقيقية للتنفيذ وعدم الالتزام من جانب الدول الأعضاء، وعدم المتابعة الجيدة من قبل أجهزة المنظمة لقراراتها. ولوحظ إلى جانب ذلك خضوع الدول الأعضاء في معظمها للهيمنة الاستعمارية الأمريكية وهذه الهيمنة لا تريد أبداً أن يكون هناك كياناً قوياً يجمع الدول الإسلامية، بل العكس، فهي تريد لها التفرق والتشردم حتى يسهل عليها النفاذ إليها والانفراد بها.

والواقع أن إدخال نظام الأمن الجماعي وتنفيذ قرار القمة بإنشاء المحكمة يتطلب إنشاء أجهزة جديدة، مثل هيئة أركان حرب وتحديد اختصاصاتها كما يقتضى إنشاء الأجهزة المعاونة لها ادخال نصوص جديدة تنظمها فى الميثاق .

### التعاون الاقتصادى فى ميثاق المنظمة :

لا شك أن النصوص التى تعالج التعاون الاقتصادى فى ميثاق المنظمة ضعيفة، ولا تصنع الآليات المطلوبة لتعاون قوى يؤدى إلى الوحدة؛ لذا يجب أن يتم تعديلها لتحقيق هذا الغرض .

كما أننا نقترح إنشاء آلية ولتكن مجلساً للتعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية يتم النص على اختصاصه بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية وتنشيط العلاقات الاقتصادية بينها، مع صنع آليات واضحة لتحقيق خطوات التكامل المؤدية إلى الوحدة، وأتصور أن النص على الوحدة الاقتصادية كهدف نهائى مسألة فى غاية الأهمية .

وفى تصورى أن يتم إنشاء وحدة قوية تتصل بجهاز القمة نفسه يقع على عاتقها متابعة تنفيذ القرارات التى تصدر من المنظمة ووضع مسألة التنفيذ أو عدم التنفيذ للقرارات وأسبابها أمام جهاز القمة حتى يتحقق التنفيذ .

وبعد فقد تعرضنا فى هذه الأوراق لعدد من القضايا الجوهرية التى تتصل

بتطوير وتفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها المنظمة الوحيدة ذات الاختصاصات العامة بالنسبة للدول الإسلامية .

وقد أثرنا أن نشرح الوضع القائم وما ينبغي أن يتم تطويره فيه . فبدأنا بالأغراض والأهداف والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة وذكرنا أنه من الضروري تطويرها بإدخال هدف وحدة الأمة الإسلامية كهدف رئيس فيها ، مع إدخال الآليات المناسبة لتحقيق هذا الهدف ، على أسس تتخذ فيها آليات التوحد ، إن التكامل الاقتصادي هو الصيغة المناسبة في الظروف الحالية ، كما أن آليات أخرى للوحدة قد تم تناولها .

وإن فتح الحدود دون قيود لانتقال الأشخاص والسلع والمنافع بين الدول الإسلامية صار من أولويات هذه المرحلة ، وهو من ضرورات الوحدة ، وأن النص على مبادئ جديدة ترتبط بهذا الهدف أصبح مسألة ضرورية ، كما اقترحت الورقة إنشاء أجهزة لتحقيق الوحدة ، وأخرى للقيام بتدابير التكامل الاقتصادي .

إن تجديد منظماتنا الإسلامية وجعلها ملبية لحاجات دولنا ومجتمعاتنا الإسلامية يعد من أهم العوامل التي تدفع مجتمعاتنا إلى التقدم والرقى ، ولاشك أن ذلك يقع على قمة أهداف التجديد ، تجديد الفكر الإسلامي وتوحده ، وتجديد الفقه الإسلامي بإيجاد آليات ووسائل جديدة تشارك بها الدول في تجديد الحياة . وإيجاد الحلول للمشكلات التي تمر بها الأمة وإيجاد مناطق جديدة لإعمال العقل وتطوير حياة الناس .

**ونخلص من ذلك بعدة ملاحظات هي :**

**أولاً :** أن العمل الإقليمي في حده الأدنى لم يقم بنجاح حتى الآن في دائرة الدول العربية الإسلامية ، مع أننا نؤمن بضرورته ولو مرحليا على الأقل ، وكنمهد لتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية والإسلامية .

ثانياً : هل من الضروري وجود تنظيم عربي وتنظيم إسلامي في نفس

الوقت ؟

دون خوض في تفاصيل كثيرة، نجد أن الدول العربية كلها في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا يوجد - في تقديري - ما يجعل استمرار وجود الجامعة العربية إلى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي ضرورة للأسباب الآتية :

- ١ - أن وجود المنظمتين معا يمثلان ازدواجاً في العمل وزيادة في النفقات بلا داعي .
- ٢ - أن الأهداف والمبادئ واحدة في المنظمتين تقريباً .
- ٣ - أن القومية العربية لا تعيش بسهولة خارج الكيان الأكبر وهو مسألة ضرورية الآن .

- ٤ - أن توجيه الجهد إلى منظمة إقليمية واحدة وتقويتها مسألة ضرورية الآن .
- ٥ - أن الثقافة العربية هي بلا جدال ثقافة إسلامية ولا توجد ثقافة عربية منفصلة في الإسلام .

وأرى أن يتم دمج الجامعة العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي لكي يمكن الاستفادة من الأرشيف المهم للجامعة، ومن المشروعات الضخمة التي بذلت في مجال توحيد التشريعات في الدول العربية، على أساس الشريعة الإسلامية، والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديدة التي تصلح بأكملها للتطبيق في الدول الإسلامية .

إن العالم العربي جزء من العالم الإسلامي وسيكون من المناسب أن يتم التعبير عن الوحدة الإسلامية من خلال منظمة إقليمية قوية لا تتشتت قواها بسبب النزعات القومية التي تظهر هنا أو هناك، وأن الإسلام استطاع أن يقود العرب والمسلمين دائماً إلى طريق التقدم والرفق والوحدة .

ثالثاً : ما هي خطوات الإصلاح التنظيمية الواجب إدخالها على نصوص منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

في تقديري - وانطلاقاً من التجارب الناجحة للمنظمات الدولية الأخرى - يجب أن يتم إدخال نصوص على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي تعالج المسائل الآتية :

#### ١ - إقامة جيش للدفاع عن الدول الإسلامية في حالة العدوان عليها :

منع ميثاق الأمم المتحدة الحرب ، بل نص بوضوح على منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ( المادة ٢ / ٤ من الميثاق ) ، ومع ذلك سمح الميثاق باستخدام القوة في حالتين ، الأولى : هي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي وفقاً للمادة ( ٥١ ) من ميثاق الأمم المتحدة . والثانية : في حالة اتخاذ تدابير للأمن الجماعي ، أى : استخدام قوة دولية منظمة لكبح جماح العدوان الذي تقوم به دولة ضد دولة أخرى .

وإن الميثاق قد أعطى لمجلس الأمن وحده حق استخدام تدابير الأمن الجماعي ، إلا أنه أعطاه حق الاستعانة بالمنظمات الإقليمية للمشاركة في تنفيذ هذه التدابير .

وفي الوقت الحاضر أظهرت التجارب أنه لا مناص من وجود جيوش دفاع إقليمية ؛ لأن وجودها يساعد على منع العدوان من ناحية ولكي يمكن استخدامها لمنع العدوان من ناحية أخرى .

والواقع أن مجلس الأمن لم يعقد الاتفاقات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لتكوين القوات الدفاعية للعالم ، وقد استعان بحلف الناتو في تنفيذ الكثير من تدابير الأمن الجماعي على نحو ما رأينا في يوغوسلافيا السابقة . وعندما انتقدت الدول الإسلامية الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وقت أن اعتدى الصرب على المسلمين في البوسنة كان يصرخ سائلاً : أين جيش الدفاع الإسلامي الذي

يمكن أن يستخدم في الدفاع عن المسلمين في يوغوسلافيا والذين تعرضوا لموجات من القتل والتدمير وهتك العرض، وتدخل الناتو - ولكن على ما يبدو - بعد فوات الأوان، فقد تم تدمير وقتل واغتصاب لم يشهد التاريخ مثله من قبل .

ولو كان هناك مثل هذا الجيش في منطقتنا لتجنبنا شعوبنا الكثير من الأعمال التي عانت منها ولا زالت تعاني حتى الآن .

ولا شك أن اتفاقية الدفاع المشترك يمكن تبنى نصوصها في تعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، ويمكن أن توضع بعض الضمانات المهمة هنا منها :  
- أخذ قوات بعدد متساو من كل الدول الإسلامية .

- وضع أسس تكفل أفضل اختبار للكفاءات لكي توضع في أماكن القيادة .  
- وضع ضمانات لصدور القرارات التي تكفل استخدام القوة بأغلبية مثل أغلبية الثلثين أو الثلاثة أرباع مثلا، وإنشاء صناعات حربية واتباع وسائل تدريب مناسبة ومتطورة بإمكانيات كل الدول الإسلامية، والأخذ بعوامل تقوية الوجود الإسلامي في العالم، وبسط الخشية منه وبث عوامل الاحترام له .

## ٢ - إنشاء آليات لتنفيذ القرارات داخل الدول الأعضاء :

وهنا أقول : إن تجربة الاتحاد الأوروبي ذات أهمية بالغة لدولنا، فقد أوجدت أجهزة للاتحاد في داخل الدول الأوروبية تختص بتنفيذ القرارات التي تصدر منها، وتتبع هذه الأجهزة .

## ٣ - إدخال التمثيل الشعبى إلى جوار التمثيل الحكومى :

إن وجود تمثيل للشعوب في برلمان اتحادى إلى جانب التمثيل الحكومى من شأنه أن يدعم المنظمة، فالشعوب هى صاحبة المصلحة فى أى عمل تنظيمى أو مؤسسى يقوم بين الدول، ومن معالم نجاح التجربة الأوروبية الاتحادية وجود البرلمان

الأوروبي، الذي يراقب العمل التنفيذي من ناحية، ويضع القواعد والتشريعات في مختلف مجالات الاختصاص التي تمارسها المنظمة من ناحية أخرى، حيث يكون الشعب مسئولاً ورقبياً ومشجعاً للعمل التنظيمي الدولي مما يدعمه ويؤدي إلى نجاحه.

ويمكن في المراحل الأولى اختيار المجالس التشريعية أو مجالس الشورى - القائمة - الآن في الدول الإسلامية أعضاء فيها، يمثلون الشعوب في المجلس المقترح، وفي مرحلة تالية يتم الترشيح للعضوية لهذا المجلس التشريعي بشكل مباشر.

٤ - إعطاء صلاحيات واختصاصات مقرررة ومحددة لختلف أجهزة المنظمة، والزام الدول بتنفيذ ما تقوم بتقريره عن طريق أجهزة متصلة بالمنظمة داخل الدول الأعضاء.

#### رابعاً : ما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتفعيل أداء المنظمة ؟

إنه لمن حسن الحظ أن نجد الكثير من القرارات والتوصيات والاتفاقيات التي عقدت في إطار منظمة الجامعة والمؤتمر، يمكن أن تفعل وتؤدي إلى نتائج في غاية الأهمية لتقوية العمل الإسلامي .

#### مجال توحيد التشريعات :

قامت الجامعة العربية وكذلك المؤتمر الإسلامي بأعمال مهمة في مجال توحيد التشريعات بينها من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية، والواقع أن توحيد التشريعات يعد في مقدمة أي عمل لإنجاز وحدة متكاملة حقيقية بين أية مجموعة تتحد في الخصائص والسمات مثل مجموعة الدول الإسلامية .

وقد ساهمت مصر من خلال فقهاؤها الداعين للوحدة التشريعية أمثال عبد الرزاق السنهوري وفرج الصدة وجابر جاد عبد الرحمن، في تقنين التشريعات التي

يمكن أن تطبق في كل الدول الإسلامية وطبق بعضها، خاصة القانون المدني في الكثير من هذه الدول .

وقد آن الأوان لكي تخرج من الأدراج المغلقة عمليات التقنين للقوانين المتخذة من الشريعة والمعدة من مجلس الشعب المصري، والجامعة العربية في مختلف المجالات لكي تطبق من خلال قرارات ملزمة تتخذها القمة الإسلامية وتقوم بتنفيذها عن طريق أجهزة داخل الدول .

وجدير بالذكر أنه في إطار الوحدة المصرية الليبية التي أعلنت في بداية السبعينيات، وصل الوعي الإسلامي إلى مدى كبير في قيادة الدولتين، وشكلت لجانا لتوحيد التشريعات في مختلف المجالات تكاد تزن أعمالها أطنانا، وشارك فيها العلماء من الدولتين في كافة الجوانب، وكان هدفها هو توحيد كافة التشريعات والأنظمة المالية والإدارية وأنظمة التعليم بل والتمثيل الخارجي، وكذا أجهزة العمل في مختلف المجالات الاقتصادية والبنوك والشركات، وهي ذخيرة ممتازة يجب أن يتم الإفراج عنها وتفعيلها جيدا في أعمال المنظمات .

### توحيد الفتاوى الفقهية :

كذلك أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي العالمي الذي يوجد بمدينة جدة، وهو يتولى بحث مختلف المشكلات التشريعية التي تواجه العالم الإسلامي ويصدر بصددتها فتاوى وتنظيمات لها أهميتها الفائقة، ويحتاج تفعيل عمل المجمع إلى أن تتوحد جميع الفتاوى في مختلف المشكلات من خلاله؛ لأن كافة المجمع الفقهية الإسلامية ممثلة فيه، وأن يهتم المجلس التشريعي المقترح بإنشاؤه للمنظمة بإصدار التشريعات المنظمة للحياة في الدول الإسلامية بناء على هذه الاجتهادات التي تقوم على الإجماع الجزئي أو الكلي .

إن العالم العربي والإسلامي يملك رصيدا كبيرا من التشريعات المشتركة الكفيلة بإقامة صرح العمل الوحدوي عليه، ولا شك أننا نسبق المجتمعات الأوروبية في هذا المجال، والتي تزدهر بتكوين ما يطلق عليه القانون الأوروبي والذي يعتبر الآن أهم عوامل توحيدها، هذا القانون الذي يختص بتدريس التشريعات والأنظمة التي تحكم هيئات المجتمع الأوروبي، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي وحدها المجتمع الأوروبي وأصبحت تطبق على كافة دول الاتحاد.

ونحن في رابطة الجامعات الإسلامية نقوم بجهود كبيرة لتوحيد مناهج تدريس الفقه الإسلامي، وأصول الفقه، وسائر العلوم الإسلامية لكي تطبق في كافة الجامعات الأعضاء، والتي وصل عددها حتى الآن إلى حوالي مائة جامعة، وسنعمل من جانبنا على إعداد المؤلفات التي تُدرّس وتربط بين أصول هذه العلوم حسبما أسسها الآباء، وبين الممارسات التي أنتجت مشكلات عملية جديدة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار وأن تنقل إلى قاعات الدروس في كليتنا وجامعاتنا.

### محكمة العدل الإسلامية:

استطاعت الدول الإسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقيم جهازا مستقلا فيها، هو محكمة العدل الإسلامية وهذا الجهاز يقوم على الأسس المعروفة في حسم المنازعات بطريقة أقرب ما تكون إلى نظام التحكيم، واتفاقية إنشاء المحكمة التي أقرت بدولة الكويت أخذت الكثير من أحكامها من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، والمشكلات التي تحتاج إلى حسم من جانب هذه المحكمة كثيرة. وللأسف تخضع للتحكيم الدولي وتخسر الدول الإسلامية الكثير من جراء ذلك، إن تفضيل نظام هذه المحكمة يحتاج إلى إخراج التقنينات المعدة من قبل الأجهزة التشريعية داخل الدول الإسلامية أو من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية لكي تطبقها المحكمة ويجد المتقاضون من المسلمين وغيرهم أحكاما

واضحة تطبق في المنازعات بينهم كما تحتاج إلى قيام الدول الإسلامية بسرعة اختيار القضاة لهذه المحكمة .

إن وجود سلطة تشريعية تمتلك صلاحيات التشريع لدول منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات محددة في البداية، تشمل مختلف المجالات التي تشكل أساساً قوياً للوحدة الإسلامية، يكمله على نفس الخط وبنفس القوة وجود محكمة تصدر أحكاماً ملزمة تنفذها الدول الأعضاء، هو الكفيل ببلورة أسس الوحدة بين الدول والشعوب الإسلامية .

والسلطة التنفيذية قائمة شكلاً في هياكل منظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأن هناك جهازاً تمثل فيه قمة الدول الإسلامية، وجهازاً آخر يمثل مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية، ولكن نلاحظ من الاجتماعات عدم حضور السادة الرؤساء بأنفسهم دائماً الاجتماعات، ألاحظ كذلك عدم وجود اختصاصات محددة في المسائل التي تتصل بالكيان الإسلامي يمكن أن تنفذ؛ لذا فإن المطلوب هو وضع اختصاصات محددة في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويوجد أجهزة فنية واستشارية واسعة تستطيع أن تقوم بهذه المهمة في المنظمة .

### **ضرورة تأكيد التصور الإسلامي لفكرة الدولة :**

لاحظنا أن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي قد صيغ صياغة عصرية تشبه إلى حد كبير صياغات ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة، هذا في الوقت الذي يعرف الجميع أن الإسلام على الرأي الراجح بين الفقهاء، يعرف دولة واحدة هي دولة الخلافة الإسلامية، ولا يقر وجود أكثر من خليفة وأكثر من دولة إسلامية إلا على سبيل التأقيت، في تقديرى يجب أن تسيطر هذه الفكرة على ميثاق المنظمة وأن يظهر بوضوح أن هذا التنظيم خطوة نحو الوحدة بين الدول والشعوب

الإسلامية، وليس نهاية المطاف، وهكذا فإن لدى اقتراحات محددة للتعبير عن هذه الفكرة في نصوص المنظمة .

فيجب أن تنص المادة الأولى التي صاغت الأهداف والمبادئ على نص واضح تقرر أن المنظمة تعمل على توحيد الدول والشعوب الإسلامية في كيان موحد، ويجب أن تستهدف مختلف الأجهزة في المنظمة تحقيق هذا الهدف عن طريق :

( أ ) توحيد تشريعات الدول الأعضاء على أساس الشريعة الإسلامية .

( ب ) تطبيق الشريعة الإسلامية في المنازعات التي تنار بين الدول الأعضاء من خلال محكمة العدل الإسلامية أو أية هيئة تحكيم يختارها الأطراف .

( ج ) اتخاذ خطوات مستمرة لتحقيق أكبر قدر من التعاون في المجال الاقتصادي، بإنشاء سوق مشتركة تلغى الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسمح بانسياب كامل وحرية حركة للأشخاص والأموال بين مختلف الدول الإسلامية، ويشجع قيام المشروعات المشتركة في داخل السوق، وتحويل الأقاليم الإسلامية إلى إقليم إنتاجي واحد لمختلف السلع والخدمات .

( د ) تشجيع الدراسات والبحوث التي تؤكد فكرة الوحدة في مختلف الجامعات ومراكز البحوث، وبحث آليات التنفيذ ومعوقات قيام الوحدة وسبل التغلب عليها .

ويجب أن يعدل الميثاق بحيث يقرر خطوات التكامل الاقتصادي التي تنتهي بالوحدة وأن يقرر لكل مرحلة فترة زمنية معينة .

كما يجب أن تتضمن التعديلات إزالة كافة العوائق التي وضعها الاستعمار لتفتيت الأمة ومنع العلاقات الطبيعية بينها، بينما هو قد تخلص منها في دياره ومن ذلك قيود الجوازات والجنسية والحدود، ومنع الزواج المختلط إلا إذا أذن به الحاكم

والتدخل فى مختلف العلاقات والاجتماعات واللقاءات بين الشعوب الإسلامية من قبل الحكام .

وأرى أن تقيم المنظمة مدينة أو أكثر للوحدة الإسلامية كتجربة يتم فيها هذا التعامل التلقائى وتقام فيها مؤسسات ورابطة للوحدة وآليات وأجهزة لتحقيقها على الحدود بين الدول الإسلامية .

### تعميق القيم الإسلامية فى التعامل بين الدول من خلال المنظمة :

نصت ديباجة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى على بعض المبادئ التى يستهدف العمل بها فى المنظمة، عبرت كذلك عن باعث إنشاء المنظمة، حيث جاء بها أن ممثلى الدول الإسلامية المجتمعة فى جدة فى ١٤ إلى ١٨ محرم ١٣٩٢هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢م إذ يشيرون إلى مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية .. وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملا قويا لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها . وإذ يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة فى الإسلام والتى تظل عاملا من العوامل المهمة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر .. ويصرون على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها وتراثها وحضارتها المشتركة المبنية خاصة على مبادئ العدل والتسامح وعدم التمييز .

والواقع أن هذه الدوافع يجب أن تعمق أكثر وأن يتحقق لها صياغة تقيم به مشروعا حضاريا للوحدة الإسلامية محكوما بالقيم والمبادئ الإسلامية ولكن كيف يتحقق ذلك؟ إن من أهم الأعمال التى يجب أن تقوم بها المنظمة والمنظمات التخصصية المرتبطة بها أن تصوغ مشروعات العمل الداخلى والدولى وفقا للعقيدة والشريعة والقيم الإسلامية . إن المجتمعات المسلمة يجب أن تبرز الهوية والسمات الإسلامية المميزة لها من خلال السلوك والتعامل معها، فهى حاملة

لرسالة سماوية تعرف التمييز بين الحق والباطل، بين الحلال والحرام، بين ما يسعد الإنسان وما يتعسه، وهذه هي الرسالة الإسلامية التي تحدد موقفها من قضايا ومشكلات العصر . ثم هذه الرسالة يجب أن تبلغ للغرب وللشرق على السواء، وأن تحملها رسائل الإعلام المختلفة التي تصدر في العالم الإسلامي .

إن لهذه الرسالة موقفا من الغير يقوم على احترامه وحسن التعامل معه، وتقديس السلام والأمن ورفاهية الإنسان في حدود الشريعة وأغراضها . كما أن هذه الرسالة تحترم الإنسان وحقوقه وتعمل على الارتقاء به وصيانة دمه وماله وعرضه وعقيدته . إنها رسالة خير وعدل ورقى، ويطول بنا المطاف لو أردنا أن نحدد قيم ومبادئ الإسلام فهي لا تقع تحت حصر بأى شكل . والذي أريد أن أطلب به منظماتنا وجامعاتنا هي أن تفصل معالم هذه الرسالة، وأن تضع هذه التفاصيل في مناهج تدريس لغتنا، وعاء الثقافة، والمعبرة عن الشخصية الإسلامية، كما يجب أن تكون علومنا الإسلامية العديدة في العقيدة والشريعة والدعوة والاقتصاد والإعلام واضحة جلية في تثبيت الدعائم والمعالم، وأن نصدرها للغير بوضوح تام .

ولا شك أن عمل المنظمات الإسلامية في هذه المجالات في غاية الأهمية، ولكن ينقصه التنسيق وإيجابية الحركة للدفع به إلى الأمام، وتقديمه بالشكل الذي يليق به .

### تدريس علوم الوحدة والتكامل :

من الأهمية بمكان توجيه الدراسات التي تتم في التعليم العام والجامعي والدراسات العليا إلى صياغة مقررات الوحدة وعلومها . ويمكن أن أشير هنا إلى أهمية تدريس ما يوجد بين الشعوب العربية والإسلامية من عوامل للوحدة والتقدم، وإبراز ذلك في العلوم التي تدرس حاليا مثل علوم التاريخ والجغرافيا والاجتماع

والتربية وعلم النفس ، كما أنه في تدريس اللغة العربية يجب عرض هذه الأبعاد ، وهي مطلوبة كذلك في تدريس مختلف اللغات التي تتم في مدارسنا وجامعاتنا ويجب على منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الإيسيسكو ورابطة الجامعات الإسلامية أن تقود هذا الاتجاه بشكل أفضل مما يتم الآن .

فلعلنا أركز هنا على القول بأهمية التكوين العلمي للشباب المسلم عن طريق العلم لكي يشرب هذه المثل ولكي يدافع عنها ، إننا نعالج هنا أسباب خور العزيمة وتحلل الإرادة وغياب التصميم ، إننا يجب أن نستخدم الأسلوب العلمي في تدريس هذه العلوم وهي أيضا تحتاج إلى التدريب واكتساب المهارات المكونة للإرادة والعزيمة في المدرسة والجامعة والمنزل .

### الخلاصة :

قمنا في القسم الأول من هذه الدراسة باستعراض المنظمات الإقليمية الموجودة في الساحتين العربية والإسلامية ، وانتهينا إلى أنها لا تحقق أغراض وأهداف المجتمع الإسلامي في الوحدة والتقدم ، وخلصنا إلى إخفاق جامعة الدول العربية في معالجة القضايا العربية رغم قيامها منذ فترة طويلة ، وانتهينا كذلك إلى أنها شاخت وكبرت وتعيش في غير عصرها وعددنا العيوب التنظيمية في الميثاق ، كما عرضنا كذلك للعيوب المتصلة بعدم فعالية المنظمة ، وعدم قيامها بتنفيذ القرارات التي تصدر عنها وذلك يرجع أصلا إلى أنها تعكس حال التشتت وضعف الإرادة والعزيمة لدى الدول المكونة لها ، وقدمنا في القسم الثاني دراسة تضمنت مرئياتنا لإصلاح التنظيم الدولي الإقليمي ، حيث عرضنا لضرورة التخلص من الازدواجية ، ودمج جامعة الدول العربية في منظمة المؤتمر الإسلامي بكل هيئاتها وأجهزتها ، كما رأينا ضرورة إدخال تعديلات على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي . لتصبح منظمة إقليمية قوية ، فلا مفر من تكوين جيش دفاعي للمنظمة . ولا مفر

كذلك من اتخاذ منهج للإسراع بالتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ، وعرضنا للخطوات التي يجب أن تتخذ في هذا الإطار كما عرضنا لفكرة محورية هي ضرورة أن يكون التنظيم الإقليمي الإسلامي طريقا لتوحيد الدول الإسلامية ولو على المدى البعيد ، وإن لزم اتخاذ خطوات للتكامل والتنسيق والتعاون والتضامن الذي يؤدي بالضرورة إلى الوحدة في آخر المطاف ، وعرضنا لأهمية العوامل المتصلة بترجيح التشريعات واستدعاء العقيدة والقيم والمبادئ الإسلامية وتأصيلها بين الشعوب الإسلامية لكي تكون رسالة أساسية ومهمة للتعريف بالإسلام ومعرفة أصول رسالته والأسس التي يقوم عليها .

## المبحث الثاني

### دور المنظمات الإسلامية في التجديد

#### رابطة الجامعات الإسلامية أنموذجا

أستطيع أن أقرر أن عمل رابطة الجامعات الإسلامية منذ أن انتقلت إلى مصر عام ١٩٩٥م قد ارتبط ارتباطا واضحا بقضية تجديد الفكر والفقهاء الإسلامى، ومختلف العلوم الإسلامية، وعقدت مؤتمرات عديدة تتصل بالتجديد سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وعلى سبيل المثال فإن الرابطة قد شكلت فرق عمل لدراسة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية حتى القرن المقبل - أى القرن الحادى والعشرين واستغرق هذا العمل خمس سنوات متصلة قدمت الرابطة خلالها توصيات للتحديات التي ستواجه الأمة، كنا فى آخر القرن العشرين وأردنا أن ننتقل بدراساتنا إلى القرن المقبل. وشخص العلماء أهم هذه التحديات فى المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والقانونية والإعلامية والحضارية.

وعملا على تجديد الفكر الإسلامى رأينا وجوب الانطلاق إلى تشخيص مشكلات الماضى، ثم رأينا العلاج فى التجديد، ووضعت الجامعات الإسلامية أنموذجا للتجديد يتمثل فى إعلان عمان عام ١٩٩٩م.

ولا يمكن أن نحيط فى هذه الدراسة بخلاصة ما جاء بدراسات استغرقت سنوات، وخرجت فى عدة مجلدات، وإنما أردت هنا أن استخلص ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجديد فى المجال التعليمى والتربوى.

لقد كان تمهدى التفكك والتشرذم أول التحديات التي حددها العلماء إلى

جانب تحدى التخلف العلمى إلى جانب تحديات عديدة اتصلت بالعولمة والارتباط بالمنظمات الدولية العالمية وهكذا .

ويعينى فى هذا المبحث دراسة رؤية الرابطة للافاء تحدى التفكك والتشردم فى مجال التعليم العالى ، وسوف أتناوله فى القسم الأول وهو يتضمن مقترحا بتوحيد التعليم العالى فى العالم الإسلامى .

أما الأهم ، فهو رؤيتنا ورؤية رابطة الجامعات الإسلامية لكيفية تطوير الدراسات الإسلامية وتحقيق جودتها فى إطار عمليات التجديد ، التجديد للفكر الإسلامى وللغة الإسلامى ، وهو ما نتناوله فى القسم الأول ، وسأخصص القسم الأول للمبادئ التى أرساها المجتمع الدولى والجامعات العالمية لتحقيق الانطلاق والجودة ، ومن ثم التجديد للجامعات .

ففى الدراسات التى أجرتها رابطة الجامعات الإسلامية فى آخر سنوات القرن الماضى عن التحديات التى تواجه الأمة فى القرن المقبل ، انتهت إلى أنه على رأس هذه التحديات ، تحدى الفرقة والتشردم الذى أصبح يسود العلاقات بين الدول الإسلامية فى الوقت الحاضر .

وكان من الطبيعى أن يكون إعادة تحقيق الوحدة والتكامل بين الدول المكونة للعالم الإسلامى هو الرد على تحدى التفكك ؛ لكن الصعوبة التى تواجه أمتنا اليوم تكمن فى الطريقة التى تحقق بها هدف الوحدة ، وكان إعلان عمان الذى صدر عن الرابطة فى جامعة آل البيت فى المملكة الأردنية عام ١٩٩٩م هو الوثيقة التى حاولت فيها رابطة الجامعات الإسلامية مواجهة كافة التحديات التى تواجه الأمة ، وعلى رأسها تحدى الوحدة ، فلا شك أن ما قامت به رابطة الجامعات فى هذا الشأن يمثل إضافة علمية يجب أن تستثمر عملا ؛ لذلك فإن هذه الوثيقة ستركز على

الحلول العلمية التي خلص خبراء رابطة الجامعات إلى ضرورة اتباعها لمواجهة مشكلة التشتت وبالذات في إطار التعليم الجامعي الذي نجدها معنية بها أكثر من غيرها .

لذا سأتناول في هذه الورقة العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم العالي - الجامعات - في الوقت الحاضر في القسم الأول ، ثم مقترحات رابطة الجامعات الإسلامية للربط بين هذه المؤسسات التي تمثل مشكاة تنير الطريق أمام مجتمعاتنا للتوحد ونبذ الفرقة والتشتت في قسم ثان .

والهدف الرئيس المعلن وغير المعلن في الرابطة من كل هذه الدراسات هو تحقيق الجودة في التعليم الإسلامي وصولاً إلى تجديده وانطلاقه .

## القسم الأول

### المبادئ الدولية التي تقوم عليها بالتعليم الجامعى

#### وثيقة الحقوق الجامعية :

إن هدف الوحدة السياسية الكاملة، أى إقامة الدول الإسلامية التى تضم الأمة بأى شكل كان، موحدة أم اتحادية "فيدرالية"، أم تعاهدية، المهم أن تجمع شعوبنا فى إطار واحد ينمى المصالح المشتركة بيننا، ويقيم بنا قوة لا يستهان بها، هدف رئيس لا ينبغى أن يغيب عن بالنا يوماً واحداً، ولكن تجارب الوحدة السياسية بين بلادنا فى الماضى القريب لم تكن ناجحة، ويجب أن نتعلم منها.

وأول الدروس التى نتعلمها هى ضرورة التمهيد للوحدة السياسية بإقامة صروح للتعاون فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذا التعليمية وهذا ما سيتم التركيز عليه فى هذه الورقة بإذن الله.

فى جامعة بولونيا - وهى تعتبر أقدم جامعة أوروبية وفى العالم - حضرت احتفالاً منذ عامين بذكرى الماجناكارتا، وقد ظننت فى البداية أننى سأحضر ذكرى إعلان وثيقة الحقوق البريطانية المشهورة عقب ثورة الاستقراطية البريطانية على الملكية فى بريطانيا، تلك الوثيقة التى أعطت للشعب حق المناقشة والموافقة والاعتراض على ميزانية الدولة، وأعلنت طائفة واسعة من حقوق الإنسان وحرياته كما هو معروف.

ولكننى وجدت احتفالاً بمناسبة أخرى، هى مناسبة إعلان وثيقة إقرار ميثاق العمل للجامعات فى مختلف أنحاء العالم وفق تقاليد القانون الرومانى فى اتباع

الشكليات التي كانت واضحة، وكانت المناسبة تمثل شيئاً عظيماً بالنسبة للعلماء الإيطاليين، حيث حضر ممثلون لكافة الجامعات الإيطالية ولبسوا زى الجامعة وساروا في طابور طويل، ثم أعقب ذلك حضور احتفالية كبيرة تحدث فيها أحد رجال القانون الإيطاليين عن هذه الوثيقة المهمة، والواقع أن الكثير من معالم هذه الوثيقة معروف لدينا، ومتبع في الكثير من جامعاتنا، لكن من الملاحظ أن مضمونه يتأخر في التطبيق في بلادنا العربية والإسلامية، وسأقوم بشرح مضمون هذه الوثيقة في إيجاز وأوضح كيف نطبقها في بلادنا؛ لأن ما يحدث اليوم في نطاق العولمة يتناقض معها، بل ويهدد الكثير من أحكامها.

### مبادئ وثيقة الحقوق الجامعية

#### المبدأ الأول - مبدأ حرية البحث العلمي :

إن المجتمعات الأوروبية بشكل عام تعتبر مبدأ الحرية هو أهم مبدأ يجب أن تسير عليه حياتها، مهما كان الثمن الذي يدفعونه، فهم يعرفون أن هذا المبدأ هو الذي يتسبب في إطلاق العنان للذات والشهوات لكي تسيطر عليهم، كما أنه المسئول إلى حد ما عن العديد من الظواهر السلبية التي باتت تهدد مستقبلهم، إنه مسئول عن التفسخ الاجتماعي، وضياع الأسرة، وانعدام الخصوبة وشيخوخة المجتمع، وتفشي الانحلال في العلاقات الاجتماعية، وضياع القيم الحاكمة للروابط إلى غير ذلك من العوامل السلبية، لكن من ناحية أخرى هو الذي دفع الأفراد إلى الانفتاح والعمل والإتقان والإجادة. إنه المبدأ الذي يميز المجد عن غيره، كما أنه المبدأ الذي يجعل الإنسان يعمل بلا خوف للوصول إلى ما يريد، فيقوى الحافز الضروري للعمل ويشجع المبادرات لدى الإنسان؛ لذلك لا يقبل الأوروبيون المساس به بحال. والواقع أن الدين الإسلامي يحتوى على العديد من المبادئ والقيم والاصول التي يقوم عليها مبدأ الحرية، بل هناك من الأمثلة ما يدل على أنه لا يقبل

المساس بالقيم بحال ، وأنه فى نفس الوقت يطلق باب الحوافز والمبادرات الفردية إلى حد كبير ، وإن كانت القيود تتصل بعدم ممارسة ما يمكن أن يعد عدواناً على حريات الآخرين أو مصالح أخرى للمجتمع الإسلامى واضحة وجلية وتفوق فى أهميتها الحرية الفردية .

ويبدو أن التمسك بالحرية واعتبارها الأساس الأول الذى تقوم عليه الحضارة الغربية قد جاء نتيجة للقيود الشديدة التى عاش فيها الإنسان الأوروبى محاصراً بين قيود السلطة وقيود الكنيسة التى كبلت الحياة والعلماء ونكلت بهم تنكيلاً شديداً ( كما حدث لجاليليو وجوروانوبرونو ) ، ولقد نجح المجتمع الأوروبى بعد إطلاق الحريات ودفع ثمناً كبيراً من الأشخاص والأموال حتى وصل إليها ، وبالتالى لا سبيل للتفريط فيها بحال .

ومجال البحث العلمى لا يختلف عن العمل فى مجال التجارة أو الصناعة أو ممارسة مختلف الأنشطة فهو محكوم أيضاً "بمبدأ دعه يعمل دعه يمر" ؛ لذا تقوم القيادات الجامعية بوضع خطط البحث العلمى بحرية وبدون تدخل من الحكومات ، ويتولى فريق البحث جمع الحقائق وتحليلها والوصول إلى نتائج فيها ، دون خوف من الترقب أو المطاردة ، ولا تدخل ، لا من الدولة ولا من الإدارة الجامعية فى تقييم البحوث أو تتبع ما قام بها ولو كانت النتائج ضد التوجهات أو السياسات العامة ؛ لذلك يطلق العنان لعقل الباحث وفكره فى أن يقرر ما يشاء ويصل إلى ما يريد دون خوف أو وجل .

### المبدأ الثانى - البحث العلمى فى خدمة المجتمع :

وهو مبدأ مهم بدوره ، ووصلت المجتمعات إلى تقريره بعد فترة من الزمن ساد فيها مبدأ العلم للعلم أى لا يهم فى البحث العلمى أن يستفيد المجتمع منه ، وإنما يكفى أنه يخدم أحد فروع العلم الذى يتخصص فيه الباحث وهى بلا شك قضية

شائكة، ولكن الجامعات الأوروبية استقرت فى النهاية على أهمية أن يكون البحث العلمى فى خدمة المجتمعات التى توجد فيها الجامعات ويحتاج ذلك إلى وضع خطط سنوية للبحث العلمى فى كل جامعة، وربما وضعت خطة للبحوث، والجامعات الأوروبية لتشجيع البحث العلمى من كل الجامعات فى مجالات يعينها يهتم الاتحاد الأوروبى أن تكون البحوث فيها.

ونأتى هنا إلى أهمية التعاون بين الجامعات فى الغرب والشركات الكبرى والتى تنتج التكنولوجيا الحديثة، ويستطيع من يشاهد الواقع - كما شاهدته شخصيا - أن يرى أقسام الكليات العملية فى الجامعات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعات هارفارد، ويل، شمال كاليفورنيا، كلها مرتبطة بشركات أمثال IBM، بوينج، كومباك... إلخ، وإن كل اختراع جديد فى مجالات عمل هذه الشركات وكذلك تحسين أى عمل يستهدف التطوير القائم إنما يأتى نتيجة جهد يتم بين الجامعات وهذه الشركات، لقد استطاعت هذه الشركات أن تستفيد من البحوث العلمية والقوى المتخصصة فى مختلف مجالات العلوم الحيوية كلها، استطاع العلماء أن يطلعوا على المجالات المختلفة للعمل وعرفوا كيف يمكن أن ترى أفكارهم ونظرياتهم طريق النور وأن تدخل دائرة التنفيذ.

وهذه المسائل فى غاية التعقيد فى دولنا الإسلامية فقليل من الجامعات قد هيات نفسها لكى تكون بيوت خبرة تلبى حاجات المجتمع، وقليل من الشركات من يستعين بمخترعات تتم لديها، وتستعين الحكومة والشركات فى الغالب ببيوت الخبرة الأجنبية لأسباب عديدة، يأتى فى مقدمتها الاستجابة لشروط الشركات، والحكومات الأجنبية المقدمة للمنح والقروض، ولأن الصناعات الرأسمالية دائما مستوردة والخبرة الأساسية نفسها يجب أن تكون كذلك مستوردة، ولا بد من أن

نعترف أن جامعاتنا - في أغلبها - لم تصبح بعد مهياًة لتقديم استشارات وخبرات واسعة؛ لذا فإن هذا الجانب يجب أن يطور وهذا التطوير يحتاج إلى الآتى :

١ - زيادة حجم التعاون بين الجامعات الموجودة فى بلادنا وتلك التى نالت خبرات علمية فى الخارج بتشجيع الزيارات العلمية والبحوث المشتركة، والإسهام معها فى تقديم الخبرات للسوق فى مجالات العمل المختلفة لكى تكتسب وتدرّب الخبراء فى هذه المجالات لديها.

٢ - تدخل الحكومات للعمل على الاستعانة بالخبرة الوطنية فى المجالات التى تتوافر لديها، وكذلك فرص الاستعانة ببيوت الخبرة الوطنية إلى جانب بيوت الخبرة الأجنبية حتى يمكن التعلم من هذه البيوت عن طريق المكاتب المشتركة.

٣ - تشجيع إقامة بيوت خبرة فى مختلف الجامعات وزيادة الاعتماد عليها من قبل الحكومة والشركات والأفراد، وتعريف المجتمع بها وتقديم سجلات تحتوى على هذه البيوت وتخصصاتها.

٤ - عدم مغالاة بيوت الخبرة فى الأتعاب التى تقدرها لأعمالها، ومراعاة أن ظروف السوق تختلف فى دولنا عن الدول الصناعية المتقدمة.

٥ - وأخيراً التركيز على الجانب العملى فى التدريس وربط الجامعات بشكل جيد بالسوق وبالمصانع والمؤسسات التجارية المختلفة.

### اتحادات الجامعات بين الدول الإسلامية والدول الأوروبية :

للأسف اهتمت جامعاتنا بإنشاء نواب لرؤساء الجامعات وكذا وكلاء للكليات لشئون البيئة، ولكن هذه التغييرات لازالت لم تؤد الأعمال الأساسية المفروض أن تقوم بها، بل إن اختصاصاتها لم تحدد بشكل كاف حتى الآن، ويعتمد الأمر فى النهاية على اهتمامات وقدرات من يشغل هذه الأماكن.

كما حرصت الدول الإسلامية على إقامة اتحادات تمارس أنشطة بين الجامعات لتنسيق أنشطتها، ودعم العلاقات بينها، وإنشاء جامعات وكليات جديدة تهتم بالدراسات الإسلامية ودراسات اللغة العربية في المناطق التي لا توجد فيها أو توجد فيها بشكل ضعيف . ومن هذه الاتحادات ، اتحاد الجامعات العربية، ورابطة الجامعات الإسلامية ، واتحاد جامعات العالم الإسلامي .

ولا شك أن هذه الاتحادات تقوم بكثير من الأعمال النافعة للجامعات الأعضاء، ولكنها أقل من المطلوب في ظل التطورات المعاصرة التي غيرت العالم، ومثال أوروبا هو أقرب الأمثلة لنا، فلقد تطورت أبنية التعليم العالي في الاتحاد الأوروبي لتواكب الفكر الأوروبي البرجماتي الذي عرف به هنا الاتحاد .

وقد اتجه هذا الاتحاد إلى تكوين المجلس الأعلى لجامعات الاتحاد الأوروبي، بمدينة بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي، وإن كان يعقد جلساته في أي من الجامعات بشكل دوري وهو يتكون من رؤساء الجامعات الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي وله مجلس تنفيذي يتكون من عدد من الرؤساء ينتخبون من الجامعات الأعضاء لمدة ثلاث سنوات . والقرارات التي تصدر من المجلس قرارات ملزمة تنفيذها الجامعات الأعضاء . والاختصاصات الأساسية لهذا المجلس هي توحيد نظم التعليم بين الجامعات وتوحيد الشهادات ومدد الدراسة ونظم الامتحانات إلى غير ذلك من نظم التقييم والاختبارات، بحيث أصبحت الشهادات التي تمنح من مختلف الجامعات الأعضاء شبه موحدة، ومن ثم لا تثار مشكلات معادلة الشهادات أو القيد في الدراسات العليا في جامعة أوقي، كلية من كليات الجامعات الأوروبية .

ومن أهم الأنظمة التي تتبعها الجامعات الأوروبية الآن، إعطاء الطلاب حق دراسة عدة مناهج قد تستغرق عاماً أو عدة أشهر في جامعة غير الجامعة المقيد فيها، ومثل هذا النظام يؤكد وحدة الشعوب الأوروبية، ويعطى الإحساس لمن يعيش في

إحدى دولها بأنه لا يوجد فوارق بينه وبين أبناء هذه الدولة، والأهم من ذلك الاستفادة من المنجزات العلمية التي تكون إحدى الجامعات قد تفوقت فيها، وتبادل الخبرات بين الجامعات الأعضاء.

كما أن تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأوروبية والجامعات الأميركية له أهميته الفائقة في هذه الدول، وهو يساعد بدوره على توحيد وإقامة أوروبا المتحدة القوية.

وإذا نظرنا إلى عالمنا العربي والإسلامي على اتساعه فإننا نجد تعاوناً علمياً لا بأس به بين مختلف الجامعات، وتقيم هذه الجامعات بينها ندوات ومؤتمرات وحلقات للدراسات والبحث كما أن جهوداً تبذل وبذلت لتوحيد المناهج أو على الأقل تقريبها من بعضها البعض بين الجامعات العربية والإسلامية.

### ولكن نلاحظ على العمل الجامعي في هذا المجال ما يلي :

١ - إن التبادل القائم بين الجامعات العربية والإسلامية في نطاق أعضاء هيئة التدريس قد شهد طفرة في بعض الفترات من الدول التي تحتوى على جامعات قديمة إلى الجامعات الحديثة التي أقيمت في دول الخليج على وجه الخصوص، وكان من شأن هذا التبادل توحيد المناهج في كثير من الحقول.

وقد بدأت تتكون في هذه الجامعات كودار علمية أتمت دراستها في الغالب في جامعات أوروبية وأمريكية، وتزودت بدون شك بخبرات لا بأس بها في مختلف التخصصات العلمية، لكن الجامعات ترسم السياسات الخاصة بالمناهج والبعثات وإعطاء المنح بشكل مستقل عن الآخر، ويوجد بالقطع مجلس أعلى للجامعات في دولنا التي توجد بها أكثر من جامعة، وهي تقوم بدور في توحيد السياسات العامة للتعليم على نطاق الدولة، ولكن لا يوجد فيها الآن مجلس أعلى للجامعات العربية

أو الإسلامية يوحد سياسات وأنظمة التعليم بين كل الجامعات الموجودة في الساحة العربية أو الإسلامية.

اتحادات الجامعات لم تقم بهذا الدور حتى الآن بشكل كامل ؛ بل إنه مما يؤسف له وجود أكثر من اتحاد تتشابه اختصاصاته أو تتوحد ، دون أن تصل إلى وضع مناهج موحدة للتعليم الجامعي في مختلف التخصصات .

٢ - إن تبادل الأساتذة لم يتم بشكل منظم حتى الآن ويكون بهدف التعليم وتدریس منهج لا يوجد من يسده في الجامعة ، وإذا وجد فيه من الكوادر الوطنية من يمكنه القيام يتوقف التبادل ، حتى أن الخبرات المتنوعة التي كانت تستحوذ عليها الجامعات الحديثة لم تعد تتوافر فيها بالشكل المطلوب .

والمطلوب هو إيجاد تبادل وتنسيق علمي يستهدف تنويع الخبرات . وتبادل المعلومات بين كافة الجامعات ولم يستطع أى اتحاد من اتحادات الجامعات القائمة أن يضع سياسة يمكن أن توصل إلى تنفيذ هذا الهدف حتى الآن .

وتحتاج هذه المسألة إلى تدخل حاسم يحدد اختصاصات واضحة للجامعات في هذه المسائل وينشئ بيوت الخبرة داخل كل جامعة ويحدد وسائل التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع ، ويصنع خريطة للبحوث في كل كلية يشارك في رسم معالمها رجال الأعمال والمهتمين في منطقة كل جامعة ، مع القيادات الجامعية ، وقد آن الأوان لكي تبذل الحكومات جهداً له قيمته في مختلف مجالات العمل والإنتاج والخدمات الواجب توحيدها بين مختلف الجامعات وقطاع المجتمع .

ونقوم هنا بتوضيح الدور الذي تقوم به جامعاتنا في بعض حقول العمل والإنتاج والخدمات .

## مجال البحث العلمى :

لم تعد الدول تتحمل بمفردها الميزانيات الضخمة التى يحتاجها البحث العلمى ؛ لذا فإن مؤسسات قريبة من نظام الوقف الإسلامى ، بدأت تنتشر فى كل العالم المتقدم بتمويلها القطاع الخاص والأفراد وبعض الشخصيات العربية ، ومن أمثلة ذلك مركز عبد العزيز بجامعة بولونيا بإيطاليا ومركز آل مكتوم بجامعة دندى بأدنبيره ، ومراكز أخرى عديدة بالمثلثرا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها . وعلى نفس النمط أقيم فى جامعة الأزهر "مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى" . ورغم تعدد التجارب فى هذا الإطار ، لكن العالم الإسلامى لم يستفد منها بشكل قوى حتى الآن .

## المجال الصناعى :

يوجد فى المجال الصناعى فى الدول العربية والإسلامية مبادرات ومؤسسات مهمة ارتبطت فيها خبرات الجامعات بالمؤسسات الصناعية ، ولكن فى قليل من الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا ، وكذلك فى قطاعات أخرى مهمة كدراسات الجدوى ودراسة نقل بعض التجارب ، ولكنها حالات قليلة ومحدودة الأثر .

## المجال الزراعى :

رغم وجود الزراعة كنشاط رئيس لدولنا الإسلامية غير أن الارتباط بالجامعات وكليات الزراعة يكاد أن يكون محدوداً ، لكن قد يشارك الأساتذة بصفاتهم الشخصية فى إجراء بعض البحوث والتجارب ؛ لذا لم تستخدم الجامعات نفسها كبيوت خبرة فى هذا المجال بالشكل المطلوب .

## مجالات أخرى :

يمكن فى إطار المهن الحرة إقامة بيوت خبرة فى داخل الجامعات لتعطى فى مجالات الحياة العامة ما تحتاجه من خبرات العلماء خاصة فى المجالات الهندسية

والاقتصادية والتجارية، وغيرها لأن ما يتم في هذا الخصوص محدود للغاية وغالب أساتذة الجامعات يتعاملون مع هذه الهيئات كأفراد ودون أن تربط بينهم روابط مؤسسية وهذا عيب خطير .

### المبدأ الثالث - مبدأ إشاعة نتائج البحوث من كافة الجامعات :

أما المبدأ الثالث الذى يحكم الجامعات فهو مبدأ إشاعة نتائج البحوث العلمية للكافة .

وبالطبع فأول ما يحتاج إلى الاستفادة من هذا المبدأ هو الجامعات نفسها فالعلم رحم بين أهله ، وما لم تستفد الجامعات بشكل واسع من هذا المبدأ ، فستظل قضية البحث العلمى فى عالمنا الإسلامى مشكلة كبيرة . إن واضعى العهد الأعظم للعمل الجامعى كان أمامهم بوضوح هذا المبدأ بهدف التعاون الكبير بين الجامعات لتحقيق هذا الهدف .

وأعتقد أن الكثير من الجامعات الأوروبية نهضت نتيجة تطبيق هذا المبدأ ، ولكن يبدو أن هذه الفائدة لم تنقل إلى جامعات الدول المتخلفة ونحن منها لأسباب عديدة فى مقدمتها :

أن بلادنا لم تفتح ذراعيها بالشكل المطلوب للاستفادة من أنشطة هذه الهيئات ، ولا شك أن وضع سياسات مناسبة مع هذه الهيئات وبذل الجهد فى تنسيق هذه الأنشطة معها من أئزم الأمور الآن ، كذلك فإنه يبدو أن من هذه الأسباب ما يرجع إلى سياسات الدول التى على ما يبدو لم تخل من تأثير على الجامعات الموجودة فيها ، ويرجع البعض الآخر إلى تهيئة الجامعات فى دولنا لتقبل العلوم الحديثة المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجى .

ولا يمكن أن نتقدم إلا بإيجاد تعاون فعال ونشط تتدخل فيه الدول عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وتساعد الجامعات على النشاط فى هذا

المجال ، وإذا كان هذا التعاون قد أحيط بكثير من القيود فى الآونة الحاضرة إلا أن المحاولات يجب أن تستمر بدأب ونشاط لكسر هذه القيود . إن تهما باطلة وجهت إلينا خاصة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م بقيادة الإرهاب وترتب عليها ، حرمان طلاب بعثاتنا إلى الخارج من الحصول على معلومات وعلوم تتصل بالتكنولوجيا فى المجالات التى سميت "المجالات الحساسة" كعلوم تكنولوجيا الفضاء والهندسة والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية بشكل عام ؛ لذا لابد من العمل فى ثلاثة اتجاهات فى نفس الوقت وهى :

### الاتجاه الأول :

هو تعاون الجنوب الجنوب ، فالكثير من الجامعات الموجودة فى الدول الإسلامية والدول النامية بشكل عام قد أحرزت تقدما فى المجالات العلمية الحديثة وسيكون من السهل تبادل الخبرات عن طريق البحوث المشتركة والقيادات الجامعية وتبادل زيارات أعضاء هيئة التدريس المتخصصين وهو تعاون ضرورى ولا مفر منه لإحراز التقدم العلمى بينها .

### الاتجاه الثانى :

هو الاستفادة القصوى من البعثات والهيئات العلمية التى تعلمت فى الخارج ولازالت تعمل خارج بلادها لأسباب عديدة من أهمها عدم وجود المناخ العلمى المناسب لها فى بلادها ، وهى مسألة يجب أن توضع لها سياسات عملية للاستفادة منها بشكل أو بآخر .

### أما الاتجاه الثالث :

فيكون بتشجيع مختلف هيئات المجتمع المدنى ، والمؤسسات التى ترتبط بعلاقات علمية وعملية فى الخارج على التعاون مع الجامعات فى هذه المجالات .

إن العلماء والمهنيين في مختلف الدول يرتبطون الآن بمجامع وجمعيات علمية في مختلف التخصصات، ولا شك أن وضع هدف الاستفادة القصوى منها. يمكن أن يساعد في تعويض بعض ما خسرناه من هذه التوجهات الجديدة. ويجب أن نولى عناية كذلك بالمنظمات المتخصصة الدولية الحكومية وغير الحكومية والتي تقدم مساعدات مهمة في حقل نقل الخبرات العلمية والتكنولوجية.

## القسم الثاني

### نحو إستراتيجية

### لتوحيد التعليم العالى فى العالم الإسلامى

إن الأوضاع التى يعيش فيها العالم الإسلامى الآن ، أوضاع سيئة بكافة المقاييس وهى تحتاج إلى تغيير رئيس ، يحتاج إلى مشروع للوحدة والتنمية ولن يتحقق ذلك إلا بجهود مخلصه تجعل المصلحة العامة ومصالحه المسلمين هى الغاية والهدف وتبذل فى سبيل ذلك كل جهدها ، ولا بد من أن تفرد جامعات العالم الإسلامى هذا المشروع .

ولا شك أن التعليم العالى هو من أهم المجالات التى يجب أن نتوجه إلى إصلاحه وإلى البناء فوقه بقصد تحقيق الوحدة ، وحدة الأصول الفكرية والثقافية ، ووحدة العلوم التى يتم من خلالها توحيد الأبنية ونهضة السبل لهذا البناء الصالح المطلوب تحقيقه .

### عنصر استراتيجيه التطوير :

١ - التنسيق بين لجان قطاعات التعليم العالى فى الدول العربية والإسلامية :

إن دولنا كما ذكرنا تحتوى على لجان متخصصة تضم العلماء المتخصصين فى كل قطاع من قطاعات الدراسات العلمية المختلفة ، كقطاع دراسات العلوم الاجتماعيه والاقتصادية والقانونية والعلوم الأساسية ... إلخ ، ويجب أن تمثل فى رابطة الجامعات الإسلاميه أو فى أى اتحاد آخر تختاره الجامعات ، كل هذه القطاعات على مستوى كافة الجامعات الإسلاميه ، وتقوم هذه اللجان بنفس الاحتصاصات التى

تتولاها على مستوى كل الجامعات الأعضاء، وبالتالي تتخذ القرارات الكفيلة بالتنسيق بين اللجان وتوحيد القرارات التي تتخذ لتوحيد البرامج، وإنشاء التخصصات الجديدة، والتطوير المستمر للمحتوى العلمي للمناهج بما يتواءم مع التطورات الجارية.

ومما يؤسف له أن قطاع الدراسات الإسلامية لا نجد له لجنة في المجلس الأعلى للجامعات في مصر؛ لذا فإننا نأمل أن يتم إنشاء هذه اللجنة، وأن تضم إلى مختلف لجان القطاع في المجلس الأعلى للجامعات، كما أننا نناشد مختلف الدول الإسلامية أن تنشئ لجنة لهذه الدراسات.

**وأقترح أن تكون هذه القطاعات على النحو التالي :**

#### ■ قطاع دراسات الدعوة الإسلامية :

ويختص بالنظر في تصحيح أسلوب الخطاب الديني ورد الشبهات عن الإسلام وتحديد أسلوب مخاطبة الآخر، وتمثل فيها كليات الدعوة وأصول الدين والإعلام.

#### ■ قطاع دراسات السنة والسيرة :

ويختص بتوضيح السنة النبوية باعتبارها مكملة لأحكام القرآن الكريم وشرح مصطلح الحديث وأنواعه ودفع الشبهات التي تنور ضد السنة، ومراجعة كل ما يدرس في الجامعات الأعضاء في هذا القطاع.

ونرى أن يضم إليه دراسات السيرة النبوية.. وهذا القطاع بفرعيه يحتاج إلى تمثيل كليات أصول الدين، والدعوة، والآداب، ودار العلوم، كما يجب أن تمثل فيه كليات اللغات الأجنبية.

#### ١ - قطاع دراسات القرآن الكريم :

ويدخل في ذلك دراسات علوم القرآن وحفظه وتجويده والحفاظ عليه. كما يشمل دراسات التفسير وأسباب النزول... إلخ.

ويجب أن تمثل في هذا القطاع بقطاع كليات القرآن الكريم وأصول الدين والدراسات الإسلامية وأقسام الدراسات الإسلامية بكليات اللغات الأجنبية.

## ٢ - توحيد المقاييس في الشهادات :

إن المقاييس والشهادات تعاني من صعوبة المعادلة، فهناك جامعات تشدد في إقرار المعادلات وتقارن الدراسة المراد معادلتها بتلك التي تتم في الجامعة وفقاً للساعات وعدد السنوات التي تدرس للمادة في كل جامعة وتحمل الطالب بمواد دراسية يستذكرها ويتم امتحانه فيها حتى يسمح له بالتسجيل في الدرجة المطلوبة. ومثال ذلك معظم كليات جامعة الأزهر، بينما تتساهل جامعات أخرى، وتسمح بالقيود دون معادلة أو بمعادلة شكلية، وأعتقد أن الاتجاهين ليسا على صواب. ويجب أن تنظر المعادلة في جملة ما يدرس في كلتا الجامعتين وليس بالساعة والمقرر المفرد، وعموماً لم تنجح الجامعات العربية والإسلامية في إيجاد قرارات توحيد المعايير لإعطاء الشهادات وتقييم هذه الشهادات بشكل عام، رغم وجود قرارات من الاتحادات الجامعية بتسهيل المعادلة بين الجامعات ويجب حسم هذه المسألة على وجه السرعة.

والواقع أن توحيد المناهج وسنوات الدراسة والأخذ بنظم متقاربة في الدراسة يتبنى أسلوباً موحداً إما على أساس السنة أو الساعات المعتمدة وهي مسألة يجب أن تكون على جدول أعمال المنظمات الجامعية.

ومن المسائل الواجبة الاعتبار أن يتم تبادل الطلاب بين مختلف جامعات الدول العربية والإسلامية ولا شك أن تجربة جامعة الأزهر في السماح لطلاب الجامعات التي تطبق برامجها الدراسية أن تكمل الدراسة بمقرها في القاهرة مثل تجربة معهد الفتح الإسلامي بسوريا، وتجارب تمت في ماليزيا، وإندونيسيا. تجربة جيدة ويجب التوسع في تعميمها.

### ٣ - إفساح المجالات للخبرات الجديدة :

ولا مفر إذا ما أردنا أن نتقدم، من الموازنة بين القديم والحديث، ويجب أن يفسح الأقدمون الذين يسيطرون على مقاليد الأمور في الجامعات، المجال لهؤلاء الأعضاء الجدد، وكذلك الفكر العلمي المعاصر أن يرى التطبيق في جامعاتنا.

إن التركيز على التراكم العلمي والمعرفي لدى كل جامعاتنا، من شأنه أن يوجد مجتمع العلماء، ويجب أن تبذل دولنا جهداً مضاعفاً لتسهيل هذا التبادل. والإسراع بحركة العلماء نحو التكامل والتعاون الفعال. إن ذلك يحتاج إلى زيادة ميزانيات المؤتمرات والندوات واللقاءات.

### ٤ - تكثيف اللقاءات بين الجامعات الإسلامية والغربية :

وكذا تكثيف اللقاءات بين القيادات الجامعية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي.

كذلك فإن الإكثار من عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة بين كل أعضاء الهيئات البحثية والعلمية في بلادنا وبينهم وبين الجامعات الأوروبية التي أدت بالفعل تعاوناً وتفهماً لأوضاع جامعاتنا مسألة في غاية الأهمية.

وقد نجحت رابطة الجامعات الإسلامية في عقد اتفاقيات مع جامعات إيطالية تسمح للطلاب المصريين وكذا الإيطاليين بالتبادل بدراسات مشتركة يحصلون بعدها على شهادات جامعية مشتركة من إيطاليا والدول العربية والإسلامية التي تسمح لهذا التعاون الدراسي المشترك والمثمر.

كما نجحت في عقد اتفاق لإنشاء دراسة ماجستير في الحضارة الإسلامية في جامعة فلورنسا، وذلك بعد عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية التي أظهرت تقارباً علمياً بين جامعاتنا وهذه الجامعات في مجالات عديدة.

## ٥ - مواجهة التخلف التكنولوجي في الجامعات :

في فترة الطفرة النفطية استطاعت الدول العربية أن تقيم تعاوناً بين جامعات النفط وجامعات الدول الأخرى ، وقد مكن هذا التعاون من توحيد المناهج إلى حد ما وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس بالدول غير البترولية ، ويجب مواجهة الوضع الذي بدأ يتعثر بانتهاء الطفرة البترولية من ناحية وبعودة الكوادر الجديدة التي أكملت تعليمها في جامعات أمريكية وأوروبية على مناهج مختلفة ودراسات في موضوعات تختلف بشكل أو بآخر عن تلك السائدة في دولها وفي الدول التي بدأت خطوات التعليم على يديها كمصر وسوريا ويجب الاستفادة من هذا التنوع .

إننا نشكو من الخطر الذي بدأ يفرض على دراسات مهمة في مجالات حيوية مطلوبة لبلادنا وجامعاتنا ، في الوقت الذي يعاني فيه الخريجون الجدد من عدم الاستفادة المثلى بهم ، بل إن كثيراً منهم يعاني من الإحباط بسبب عدم وجود الفرص المماثلة للتدريس للمناهج والمسائل الجديدة التي قاموا بدراساتها وهكذا يجب أن يكون هؤلاء الأعضاء هم نواة سد الفراغ الناتج من هذه الظاهرة ، ويجب أن تتطور مناهج الدراسات والبحوث بما يسمح بتطوير الدراسة في جامعاتنا ووضع هؤلاء في الأماكن المناسبة لهم .

ويخلص من هذا إلى أن الجامعات الإسلامية تحتاج إلى عمل جدي وحاسم للانطلاق إلى مستوى التحديات التي تمر بها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر .

والواقع أن الجامعات الإسلامية يجب أن تتوحد عن طريق الاتحادات الجامعية نفسها من خلال تأدية الوظائف الرئيسية المنوطة بها ، وهي وظائف التدريس والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع وهي في هذا التوحد تحتاج إلى اتخاذ خطوات واضحة لتحقيق حرية البحث العلمي بحيث يتم في خدمة المجتمع وهي في هذا التوحيد

تحتاج إلى اتخاذ خطوات واضحة لتحقيق حرية البحث العلمي بحيث يتم في خدمة المجتمع وحل مشكلاته والتصدي لقضاياها، وكذلك يجب أن تكون نتائج البحث العلمي متاحة لكافة الجامعات بمختلف الوسائل، والتي من أهمها المشروعات البحثية المشتركة والتأليف الجماعي للكتب التي تدرس في مختلف الجامعات.

وقد شرح البحث تفصيلاً اقتراحاً محدداً لتمثيل التخصصات الإسلامية في رابطة الجامعات الإسلامية لكي تربط مختلف الجامعات ببعضها البعض في مجال المناهج وأسس تدريس مختلف العلوم، وخاصة العلوم الإسلامية في مختلف جامعاتنا.

ومن المسائل الجديرة بالاعتبار في تحقيق مبدأ أن تكون نتائج البحوث الإسلامية متاحة لكافة الجامعات وبالتالي لكافة المجتمعات زيادة التعاون العلمي بين جامعات الجنوب والجنوب ومنها جامعاتنا الإسلامية، وذلك بسبب الخطر الذي بدأ يفرض على طلاب بلادنا على الاقتراب من التخصصات الحساسة، فيجب أن تقيم جامعاتنا تعاوناً لتشجيع البحث العلمي في المجالات الحساسة والتي يتوافر قدر منها لدى كل جامعة من جامعات الجنوب والجامعات الإسلامية بشكل عام، لأن التراكم المعرفي يمكن أن يعوض النقص الذي يتواجد مع كل جامعة إذا عملت منفردة عن الجامعات الأخرى.

إنني أدعو إلى ضرورة العمل من أجل توحيد جامعاتنا وتطوير الاتحادات التي تجمع بينها لتحقيق هدفين رئيسيين:

الأول: تقوية هذه الجامعات وتحقيق فاعلية أدائها لواجباتها في تنمية المجتمعات الإسلامية وتقديمها.

الثانى : الإسراع بتحقيق الوحدة فى مختلف المجالات بوضع البحوث والدراسات التى تتناول مختلف مشكلات الوحدة والتكامل بين كل مجتمعاتنا الإسلامية .

وقد أوضحت الورقة أهمية متابعة النبوغ بين شباب العالم الإسلامى من قبل الجامعات ومختلف مؤسسات الدول وتشجيعه ، باعتبار أن الإبداع والنبوغ هو الكفيل بتقدم الأمم والشعوب .

## القسم الثالث

### معايير الجودة فى الدراسات الإسلامية

طرح معالى الأستاذ الدكتور عبد المنعم البسيونى فى اجتماع المجلس التنفيذى لرابطة الجامعات الإسلامية المنعقد فى جامعة المنيا فى الفترة من ٥ ٧ مارس ٢٠٠٥م، قضية كيفية تطبيق معايير الجودة والاعتماد المطلوبة فى الدراسات الإسلامية. وقد استجابت رابطة الجامعات الإسلامية لهذه الدعوة المهمة ودعت العديد من الشخصيات العلمية المعنية بالدراسات الإسلامية للمشاركة فى كتابة ورقة عمل عن هذه المسألة.

وقد وضعت جامعة المنيا مجموعة من الأسئلة حول هذه القضية، بعضها يتصل بالناهج والمواد الدراسية التى ينبغى أن تقاس عليها معايير الجودة، والأخرى خاصة بالخريج الذى يتخرج من الجامعات الإسلامية وما ينبغى أن يتوافر فيه من قدرات ومهارات.

ويسرنى أن أعرض للأعمال التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية فى هذا الخصوص.

وقد طرحت ورقة جامعة المنيا مجموعة من التساؤلات حول المسائل الآتية:

- المجالات التى تعنى بها الدراسات الإسلامية.

- المعايير المتصلة بالخريج.

- نوعية ومواصفات هذه الدراسات.

- المحتوى العلمى للمقررات.

## أولاً - المجالات التي تعنى بها الدراسات الإسلامية :

أن المواد التي تعنى بها الدراسات الإسلامية واسعة ومقسمة عادة بين الكليات الإسلامية، وقد رصدتها رابطة الجامعات الإسلامية على النحو الآتي :

التفسير وعلوم القرآن، السنة النبوية، التوحيد (العقيدة والمذاهب المعاصرة)، أصول الفقه، الدعوة الإسلامية، نظام الأسرة (الأحوال الشخصية). الفقه الطبى، الحضارة الإسلامية، الاقتصاد الإسلامى، العلاقات الدولية، الدراسات الحضارية (الجانب النفسى والأخلاقى)، اللغة العربية.

## ثانياً - نوعية ومواصفات هذه الدراسات :

لا شك أن كافة الدراسات الإسلامية تعتمد على النقل والعقل فهناك نصوص الكتاب والسنة وهى التى تقوم عليها كافة هذه الدراسات مع ملاحظة الآتى :

١ - إن هذه النصوص ليست كلها مقدسة، بل إن الدراسات التى تقوم حولها هى دراسات تقوم على الفهم البشرى، وكافة أساليب المناهج العلمية (الاستنباط - القياس) وتخضع للتحليل العلمى بمختلف المقاييس المعتمدة فى هذا الخصوص.

٢ - إن هذه الدراسات تتناول ما تم لها من تطبيقات فى إطار علوم السير والمغازى والتاريخ الإسلامى بشكل عام.

٣ - إن تطبيقها على الواقع تم فى مراحل زمنية عديدة، ومن هنا فإن التطبيق قد اختلف باختلاف مراحل التاريخ الإسلامى، خاصة فى علوم الفقه والأصول.

٤ - إن تطوير مناهج هذه الدراسات قد تم دائماً فى إطار تجديد الفقه الإسلامى. والاجتهاد فى النصوص غير المحكمة وهى غالبية هذه النصوص.

## ونضيف الى ذلك ما يلي :

- إن هناك مواصفات عامة ؛ بحيث ترتبط هذه الدراسات بالأهداف الأساسية للحضارة حتى لا تحدث قطيعة بين أهداف العملية التعليمية وغايات الشريعة الإسلامية .

- ومواصفات خاصة ؛ وهي تدور حول أمرين :

- ( أ ) أن تكون هذه الدراسات عصرية ، أى : تتناول قضايا الإنسان المعاصر .  
( ب ) أن تكون نافعة ، وذلك بأن تعمل على إشباع حاجاته الثلاث ؛ الروحية ، والجسدية ، والعقلية . وهي لاشك تختلف من مادة ومنهج إلى مادة ومنهج آخر .

## ثالثاً - المعايير المتصلة بالخريج :

وضعت جامعة المنيا مجموعة من الأسئلة تتصل بالمواصفات المتعلقة بالخريج

وهي :

- ١ - نوعية ومواصفات الخريج .
- ٢ - ما هو المتوقع من الخريج ؟
- ٣ - العلوم والمهارات التي يجب أن يتعلمها الدارس .
- ٤ - نوعية المواد الأساسية التي يجب أن يتعلمها الدارس وكذلك المراد التخصصية والتطبيقية .

والواقع أنه لا يمكن أن نضع معايير موحدة لكل خريجي الدراسات الإسلامية ، وإنما يمكن أن نختار ثلاثة أنواع من الخريجين ونجيب على ما ينسعى أن يتوافر فيهم من معايير ، وهم :

١ - الدعاة .

٢ - المدرسون .

٣ - العلماء والمجتهدون في الدراسات الإسلامية .

٤ - رجال القضاء والنيابة والمشتغلين بالقانون بشكل عام .

#### ١ - الدعاة :

والواقع إن مختلف الجامعات الإسلامية تستهدف بشكل رئيس إعداد الداعية المسلم . ذلك لأن الإسلام رسالة دعوية ، والأحكام التي نزلت على نبينا محمد ﷺ يجب أن يعرفها كافة الناس . والرسول ﷺ أرسل للناس كافة بشيرا ونذيرا . وقد طلب من أتبعاه أن يبلغوا هذه الدعوة عنه . . يقول ﷺ : بلغوا عني ولو آية . والداعية يجب أن تتوافر فيه العديد من الشروط أهمها : قدرته على التأثير في الناس بما يتطلبه ذلك من إعداد علمي وعملي خاص ؛ لذلك فقد حرصنا ونحن نضع برنامجاً لإعداد الأئمة والدعاة المتميزين وقد أخذت به وزارة الأوقاف - اتباع ما يلي :

( أ ) اختيار مجموعة صغيرة العدد من المتميزين في دراساتهم ؛ لذا تم اختيار من حصلوا على تقديرات عالية ومن كليات الدعوة بالذات ومن استكملوا دراساتهم العليا .

( ب ) روعي في الاختيار سلوكهم الوظيفي والمهني ، ومن ينظرون إلى عملهم كرسالة ينبغي أن تبلغ للناس ، وأن الأجر والثواب عنها سيكون في الآخرة أساسا ، مع مراعاة منح حوافز مادية وأدبية لمن يتفوقون في دراساتهم .

( ج ) روعي أن تكون هذه المجموعة حديثة التخرج ، حتى يضمن عدم تشبعهم بروتين العمل اليومي ، وأن يكون لديهم القدرة على الابتكار والإجادة في عملهم .

وقد رأينا الاهتمام بإعطاء دراسات خاصة إضافية توفر القدرة على التأثير في الغير . نولاهم أساتذة في علم النفس وفي السلوك بشكل عام .

ومن داخل المعسكر وبشكل مستمر يواظب الدعاة على دراسة لغة أجنبية، وعلى تعلم الحاسب الآلى واستخداماته المختلفة، خاصة التعامل مع الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وهدف ذلك الإلمام بثقافة العصر، وقراءة ما يكتب عن الإسلام وتحليله والرد عليه كذلك. وقد رأيت رابطة الجامعات الإسلامية أن المواد التى يدرسها الداعية يجب أن تطور، ويمكن تقسيم المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الداعية إلى ما يلى:

### المواد الأساسية:

- ١ - القرآن الكريم، حفظاً وتجويداً وتفسيراً.
- ٢ - السنة النبوية، والتركيز على دراسة مصطلح الحديث؛ ليميز الداعية بين ما يقبل وما لا يقبل من الأحاديث، وليدرس المعايير المختلفة التى وضعها العلماء للحكم على الحديث.
- ٣ - السيرة النبوية وتاريخ الخلفاء والتاريخ الإسلامى، مع التركيز على المراحل الأساسية للدعوة الإسلامية، ودراسة كيفية تأسيس دولة المدينة. والوثائق الدستورية والقانونية المتصلة بهذا التأسيس، والأحداث الكبرى التى أثرت فى مسيرة الدعوة، وكذا دراسة الدروس والعبر التى تؤخذ من هذه السيرة الضخمة للدعوة الإسلامية.
- ٤ - دراسات لمبادئ الفقه الإسلامى وأصوله.
- ٥ - دراسات للعلاقات الدولية للدولة الإسلامية، والأسس التى تقوم عليها العلاقة بين الدول الإسلامية والدول الأخرى.

### ٢ - المدرسون:

تهتم الجامعات الإسلامية بتخريج المدرسين الذين يصلحون لتدريس هذه المواد فى المدارس والمعاهد. ويجب أن يكون حريج الدراسات الإسلامية على مستوى

عصره من الإتقان والإحكام والتربية والفهم، وبالتالي يجب أن يكون متصفاً ومنتعاً بالمزايا التالية :

فاهماً للاستلام فهماً صحيحاً من خلال دراسته الإسلامية، قادراً على الحوار، داعياً إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ملماً بأحوال عصره وأحداثه ومشاكله، حريصاً على أن يكون قدوة لغيره، متمكناً من اللغة العربية وقادراً على استيعاب إحدى اللغات الأخرى، قادراً على استخدام التقنيات الحديثة كالحاسب الآلي وغيره.

### المتوقع من الخريج :

وإذا تخرج دارس الدراسات الإسلامية بهذه المواصفات السابقة فإننا نتوقع

منه :

- رسم الصورة الصحيحة للإسلام في الداخل والخارج، وجود النواة الصلبة للإصلاح في هذا العصر؛ لأنه يملك منهاج الإصلاح الحقيقي وهو المنهاج الإسلامي، تقديم أبناء وتلاميذ يشيعون الصلاح والإصلاح في بلادهم ومجتمعاتهم.

### العلوم والمهارات التي يتعلمها الدارس :

وحتى يكون الدارس على هذا المستوى من التميز والجودة يجب التركيز معه على العلوم الآتية :

- العلوم الإسلامية بصفة أساسية، من خلال الدراسات القديمة؛ ليستطيع استيعابها وتحليلها ومناقشتها، والدراسات الحديثة ليستطيع مخاطبة العصر بلغته.

- اللغات : اللغة العربية تمكناً، وإحدى اللغات الأخرى كالإنجليزية أو الفرنسية؛ ليكون قادراً على الاستيعاب والفهم وإدارة الحوار بها.

- علوم العصر كالحاسب الآلى . التاريخ الإسلامى .
- ومن المهارات : فن الحوار ، فن التدريس ، فن الخطاب .
- نوعية المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها الدارس ، وكذلك المواد التخصصية والتطبيقية :
- المواد الإسلامية الأساسية : الفقه الإسلامى . دراسة المقاصد الشرعية وأدلة الأحكام ، علوم القرآن وعلوم الحديث ، التاريخ الإسلامى .
- القضايا المعاصرة : تأصيلها الشرعى وبيان حكم الإسلام فيها .
- المواد الأخرى المساعدة :
- اللغة العربية .
- اللغة الإنجليزية .
- الحاسب الآلى .
- حركات الإصلاح والصحوة الإسلامية المعاصرة .

### المواد التخصصية :

مواد السياسة الشرعية كالنظام المالى أو النظام الإدارى أو النظام القضائى أو الدولى فى الإسلام .

### مواد أساسية :

كدراسة الاجتهاد وأدواته وكيفيةه فى الفقه الإسلامى ، ودراسة حياة المجتهدين فى الفقه الإسلامى ، ودراسة القواعد الكلية فى الفقه الإسلامى ، ودراسة أثر القواعد الأصولية فى الوصول إلى استنباط الحكم الشرعى .

### ٣ - العلماء والمجتهدون فى الدراسات الإسلامية :

- أساتذة الجامعات ، المفتون وفقهاء الجامع الإسلامية .

#### مواصفات الخريج :

- يجب أن يكون من المميزين بشكل دقيق فى مختلف مراحل دراساتهم ، يجب أن يتم تبنينهم منذ البداية ، وأن يتقربوا من أساتذتهم وقيادات الكلية التى يلتحقون بها ، يمكن تمييزهم بمنح أثناء الدراسة ؛ للدراسة بالخارج ، كما يتم اختيارهم للمهام العملية تفضيلاً على غيرهم ، يجب أن يقوم أساتذتهم بتكليفهم بأعمال تنمى قدراتهم على البحث ، كذلك يجب أن يقوموا بتدريبات عملية فى صياغة الفتاوى ودراستها ، وكذا القرارات الصادرة من الجامع الفقهية وتحليلها ، يجب بذل كافة الجهود الكفيلة لمواصلة تفوقهم وإعدادهم للأعمال القيادية التى يتم تأهيلهم لها .

#### المتوقع من الخريج :

العمل فى هيئات التدريس فى الجامعات أو المؤسسات العلمية .

### ٤ - رجال القانون :

إن الدراسات القانونية هى علوم الحياة التى تتناولها مجالات عديدة من علاقات الأفراد وعلاقات المؤسسات ، وعلاقات الدول بعضها ببعض وبالآخرين . ومن هنا يستلزم الأمر فى خريج كليات ومعاهد القانون توافر إمكانات ومعارف خاصة ، خصوصاً فى ظل اتجاهات العولمة المتصاعدة والطفرة الهائلة للتكنولوجيا .

ونظراً لأن معظم تشريعات الدول الإسلامية والعربية تستمد أغلب أصولها من الشريعة الإسلامية ، مما يضى على الدراسات القانونية فى هذه البلاد بعدا

خاصاً، تتميز به عن مثيلاتها في باقى دول العالم، حيث يصعب الفصل بين الدراسات الشرعية والدراسات القانونية.

### المجالات التى تعتنى بها الدراسات القانونية :

- ١ - مجال الحريات وحقوق الإنسان .
- ٢ - مجال المعاملات بين الأفراد بعضهم ببعض والمعاملات بينهم وبين الدولة .
- ٣ - مجال العلاقة بين سلطات الحكم فى الدولة .
- ٤ - مجالات العلاقة بين الدول والأنظمة والمؤسسات الدولية .
- ٥ - مجالات الأعمال الإدارية .

### نوعية ومواصفات الخريج :

أن يكون ذا عقلية قانونية قادرة على استنباط الأحكام وإنزالها على القضايا والوقائع التى تعرض عليه، وأن يكون عالماً بواقع مجتمعه، وعلى دراية بكل ما يحدث فيه من متغيرات، وأن يتمتع بضمير حى يرتفع به إلى الحفاظ على الحقوق وتحقيق العدالة بين الناس .

### المتوقع من الخريج :

العمل فى مجالات القضاء المختلفة، سواء فى القضاء الجالس (القضاة) أو القضاء الواقف (المحامون)، العمل فى هيئات التحقيق والرقابة (نيابة عامة - نيابة إدارية... إلخ)، العمل بالإدارات القانونية فى المصالح والشركات، إبداء الرأى الفتوى فى أجهزة القضاء .

### العلوم والمهارات التى يجب أن يتعلمها الدارس :

أن يكون على درجة عالية من الثقافة القانونية والشرعية،، أن يكون ملماً

بالمشكلات السائدة فى المجتمع . ، أن يكون ملماً باللغات الأجنبية وعلى خبرة بمهارات الحاسب الآلى .

### المواد الأساسية التى يجب أن يتعلمها :

التشريعات المدنية والجنائية والتجارية والمالية والدولية بكافة أشكالها ،  
الشريعة الإسلامية ( فقه المعاملات - أصول الفقه ) ، الدراسات التطبيقية فى مجال  
الأعمال القانونية المختلفة ( معهد الدراسات القضائية - معهد المحامين ) .

### رابعاً - المحتوى العلمى لهذه المقررات :

يصعب أن نضع الآن المحتوى العلمى لكل المقررات التى ذكرناها ويمكن  
إعطاء وصف عام وسريع لهذا المحتوى ، وإن كانت التفاصيل مطلوبة جدا ويجب أن  
نحال إلى مجموعة من الخبراء لوضع الوصف الكامل لهذه المحتويات

### فى مجال التفسير وعلوم القرآن :

أوصت اللجنة المعنية بأن يتعدى التفسير منطق التفسير النصى إلى التفسير  
الموضوعى الذى يستهدف إظهار قصد الشارع من النصوص . ويستلهم الحقائق  
العلمية التى تبدو للعلماء فى كثير من النصوص وهى تجلّى إعجاز القرآن الكريم  
وتبين سبقه إلى كشف حقائق الكون وأسراره . وأن تحيط دراسات التفسير بعمق  
مختلف الاتجاهات الفكرية التى تجلّى معانى النصوص وحكمتها ، وقصد الخالق من  
تقريرها .

أن تكون دراسات التفسير مرشداً ، تبين التشريعات وأصول الأخلاق  
الإسلامية ، والتاريخ الإنسانى ، وتظهر العبر التى يجب أن تؤخذ منه .

أن الحقائق التى ترد فى القرآن الكريم يجب تفهمها فى سائر العلوم والمعارف  
التي ندرسها ، خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الشرعية على وجه  
الخصوص وعلوم الكون والإحياء .

لذا يجب ألا يعيش المفسر فى نطاق النص فقط ، وإنما عليه أن يعرّض فى الحقائق والقضايا والمشكلات التى تتصل به من سائر العلوم الأخرى كلما أمكن ذلك .

### فى مجال دراسات السنة والحديث الشريف :

إن اللجنة المعنية بالتطوير فى هذا المجال رأت اتخاذ خطوات التطوير الآتية :

- التدقيق فى تدريس علم مصطلح الحديث وتدرّسه فى أقسام كليات الشريعة وأصول الدين .
- توزيع الأحاديث على سنوات الدراسة بكليات أصول الدين وفقاً للتقسيم الفقهي الذى وضع أساسه الإمام البخارى ، وتدرّس الأحاديث الصحيحة من مختلف كتب السنة وتحقيق سندها ، ومتنها حتى لا تدرس أحاديث فيها عورا فى المتن ، أو نقص فى السند .
- الاستفادة بالتيسيرات التى نتجت عن استخدام الحاسوب فى جمع الأحاديث وتبويبها وتحقيقها وأن تدخل دراسات الحاسب الآلى فى الكليات الشرعية وفى مجال تحقيق الأحاديث .
- الاستفادة من المعلومات التى تحتويها الرسائل الجامعية والمؤلفات الحديثة فى مجال السنة .
- تعميم دراسات السنة على كليات الشريعة والدراسات الإسلامية ، ليستفيد الفقيه فى استخلاص الأحكام الشرعية مما تزخر به من علوم .

### فى مجال التوحيد :

تكوين الطالب تكويناً علمياً بحيث يكون قادراً على شرح مبادئ العقيدة الإسلامية بأسلوب معاصر ، ومؤملاً لاستخدام أحدث المناهج العلمية فى مجال

الأبحاث النظرية، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا كان ملماً إماماً كاملاً بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الواردة في هذا الصدد، مع الوقوف على منهج السابقين، كي يستخدم منه ما يمكن استخدامه في هذا العصر، مضيفاً إليه ما يدرسه من تيارات فكرية حديثة، ومذاهب فلسفية معاصرة، وفرق دينية لم تكن موجودة في العصور الماضية.

### في مجال علم أصول الفقه :

وفيما يتعلق بعلم أصول الفقه فقد رأى ضرورة أن تولى الجامعات الإسلامية بمختلف كلياتها هذا العلم العناية الواجبة له، باعتباره العلم الذي يكون القدرة على استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها، وباعتباره العلم الذي يكفل التجديد في مجال الدراسات الشرعية، مع الاعتماد على المصادر الواضحة للشريعة وعدم الخروج عليها.

وقد قدمت لجنة تطوير مناهج الدراسات الإسلامية بالرابطة منهجاً في تطوير علم الأصول على مستويين :

**المستوى الأول :** تطوير المنهج، واعتماد المنهج الموازن أساساً للدراسة، بما يكفله من قراءة الخريطة الأصولية عبر مختلف المذاهب، ومن خلال الاتجاهات العامة، الأمر الذي يدعم فلسفة للفقهاء تحظى بالتأييد العلمي. والتأكيد العملي، وهي بذلك تنقى علم الأصول من المباحث الكلامية. والقضايا التاريخية، وفي نفس الوقت تستفيد من إنجازات العقل الأصولي الإسلامي في مختلف المذاهب الإسلامية.

**المستوى الثاني :** تطوير المحتوى، وهو تطوير يتناول خطة الدراسة، والأسلوب، والأهداف المتوخاة.

## فى مجال الدعوة الإسلامية :

وترى الرابطة أن الدعوة الإسلامية والنهوض بها ومن يقومون بها من الأهمية بمكان لا سيما فى ظل الظروف الدولية التى يمر بها العالم الإسلامى الذى يوصف من قبل الغرب بالعنف والإرهاب ، وقد ركزت الرابطة على أن يكون الداعية بمثابة دائرة معارف تجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، بحيث يكون على علم ودراية بأصول مجتمع الدعوة والعوامل المؤثرة فيه ويبرز سماحة الإسلام مع الآخر ، وسبق الإسلام فى إقرار حقوق المرأة والطفل وتدعيم الحوار مع الآخر ، وأن يكون الداعية متفاعلا مع الأحداث المحلية والعالمية .

## فى مجال نظام الأسرة فى الشريعة الإسلامية :

وتقترح الرابطة أن يشتمل القسم الأول : على المفاهيم الرئيسية ومقدمات الزواج ، وأركان العقد وشروطه ، وأن يشتمل القسم الثانى : على آثار عقد الزواج المشروع بالنسبة للزوجين ، والقسم الثالث : على حقوق الأبناء والأقارب ، والقسم الرابع : يتضمن طرق إنهاء الزواج الشرعى ، ويشمل القسم الخامس : العدة وأحكامها الشرعية وفق التفصيل الواسع الذى أعدته اللجان المتخصصة فى أروقة الرابطة ، فى مجال الفقه الطبى :

إن كليات العلوم الطبية فى عالمنا الإسلامى تحتاج إلى دراسة فقهية لضبط البحوث البيولوجية والتزامها باحترام الإنسان وصيانة كرامته التى قررها الدين الإسلامى ، مع معرفة حكم الشارع فى القضايا التى جددت على ساحة البحث والدراسة فى هذا المجال ، مثل : قضايا نقل الأعضاء والاستنساخ ، وزراعة الأنسجة ، والتلقيح الصناعى ، والإجهاض ، والزواج بين متماثلين ، وكافة ما يتصل بالطب الرقائى .

## فى مجال الحضارة الإسلامية :

لقد أراد الإسلام من أمته أن تقود الإنسانية إلى مرآشدها، فكانت حضارة الإسلام التى أنقذت العالم من الضلال والجهل والفتنة، وهذه الحضارة لازالت يانعة وتقدم للبشرية العقيدة الصحيحة والطريق الصحيح لعلاقة الإنسان بخالقه. كما تقدم للبشرية الكثير فى مختلف العلوم والمعارف .

وتدريس الحضارة يكاد ينحصر فى كليات محدودة، بل فى أقسام لا يدرس فيها إلا ثلة من الطلاب بين جامعاتنا، ويرى رؤساء الجامعات ضرورة سير أعمار هذه الحضارة ووضعها على خريطة المناهج التى تدرس فى جامعاتنا كمتطلب إجبارى. يتضمن التعريف بالحضارة الإسلامية ودراسة خصائصها، والسمات الرئيسة لها، ودراسة ما جد من العلوم والمعارف والفنون والآداب. ومن المهم دراسة الجانب المتصل بالعقيدة فى هذه الحضارة، وكذا الجانب التشريعى وموقف هذه الحضارة من قضايا الإنسانية الشائكة التى تمر بها فى الوقت الحاضر، ومن أهمها؛ قضايا حقوق الإنسان، والتطرف الدينى، والإرهاب، والقضايا التى تثيرها العولمة. ومكانة المرأة فى الإسلام، والحقوق المقررة للأطفال واليتامى، إلى غير ذلك من القضايا المثارة.

ومن شأن تدريس هذه المادة أن يرضى الطالب بأصول حضارته. والقيم الرئيسة لدينه، وينبغى التركيز على أن الحضارة الإسلامية ليست حضارة العرب وحدهم، وإنما هى حضارة الجنس البشرى بكامله، ساهم بمختلف أفكاره وإبداعاته فيها.

## فى مجال الاقتصاد الإسلامى :

تدرك الرابطة الأهمية الكبيرة لتدريس الاقتصاد الإسلامى فى الجامعات الإسلامية، وتهيب بالجامعات الأعضاء أن تتبنى منهجا لتدريس هذا الموضوع.

للأهمية العظمى للاقتصاد في هذا العصر، ولأن المسلمين حتى الآن -وعلى الرغم مما لديهم من موارد وقدرات -لازالوا بعيدين عن المشاركة الفعالة في مقاليد الاقتصاد الدولي .

وتأتي أهمية هذه الدراسة من أن في الإسلام مبادئ وقواعد وأحكاما تعالج مشكلات الحياة المعاصرة كالكساد والتضخم والاستغلال والغبن الفاحش .

إن نظام الفائدة على القروض - خاصة تلك التي تقدم للدول النامية ينطوى على استغلال وغبن فاحش وهو يخالف القواعد الشرعية التي تأتي أن يأتي مال بدون عمل واستثمار، فالإسلام يحرم الربا واستغلال حاجة الضعيف . ويدعو إلى الرشد في الإنفاق والتوازن والتوسط والاعتدال في الأفعال والتصرفات ، وينبغي أن تأخذ هذه الدراسات طريقها إلى الدراسة الجادة التي تبنى على العلم .

ويسعد رابطة الجامعات الإسلامية أن تقدم في هذا منهجا للتدريس في قسم أو كلية للاقتصاد الإسلامي ، ومفردات المواد الأساسية التي يجب أن تدرس فيه .

### في مجال العلاقات الدولية :

وتقترح الرابطة بالنسبة لكليات الشريعة أو الشريعة والقانون أن تدرس المناهج الآتية :

مبادئ العلاقات الدولية في الإسلام .

- القانون الدولي الإسلامي الذي يحكم العلاقات الدولية في حالة السلم ويجب أن يتضمن دراسات موسعة عن المعاهدات في الإسلام، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وقانون البحار... إلخ .

القانون الدولي الإسلامي للحرب والحياد، ويجب أن يشمل الأسباب التي تجيز حمل السلاح في الإسلام، والقواعد التي تحكم سلوك المحاربين ويتضمن ذلك قواعد القانون الدولي الإنساني في الإسلام .

- التنظيم الدولي الإسلامي المقارن بالتنظيم الدولي المعاصر .

-- قانون التسوية السلمية للمنازعات في الإسلام حيث تضمن وسائل التسوية  
والمعارضة والصلح والتحكيم .

ويجب أن تضمن مرحلة الدراسات العليا دبلوما كاملا للعلاقات الدولية  
يتناول دراسة المسائل السالفة بتمعق ، مع دراسات في الاقتصاد الدولي . ومباحث  
الدولة في الإسلام ، وقانون السلام وقانون الحرب ، والقانون الدولي لحقوق الإنسان .

### في مجال الدراسات الحضارية :

وترى الرابطة أن إبداع الفنان المسلم في مجال العمارة يستحق الاهتمام .  
والرعاية في الدراسات والبحوث والتطبيق ، فقد استطاع الفنان والمعماري المسلم أن  
يضع التصاميم المعمارية في خدمة عقيدة المسلم ، بما يسهل له الحياة ويحترم  
خصوصياته .

كما أن العمارة والفن الإسلامي قد أبدلا وسائل التزيين بما فيه روح ، بما يعرف  
بالتوريق ، أي : استخدام مواد الطبيعة والشجر في الزينة ، ووجدت فنون التزيين  
بالفسيفساء ، والمقرنصات ، والكتابة العربية الجميلة .

### ويرى المؤتمر :

أن يتم تدريس العمارة الإسلامية في كليات العمارة والهندسة مع دراسة  
فلسفة العلوم في الإسلام في كليات العلوم والزراعة مما يوضح خصائص العلم  
التطبيقي الإسلامي والأسس التي يقوم عليها ، وكيف طبق المسلمون هذه الفلسفة  
في دراساتهم والإسهامات المختلفة التي قدموها في مجال العلوم .

## وترى الرابطة :

- ١ - جمع المتخصصين في دراسات اللغة العربية ، لمناقشة كيفية جعلها أداة التعبير عن الحضارة الإسلامية ، وكيفية تبسيطها لتكون أسهل فهما ومنا لا لأبناء الأمة ، وتعاون الجامعات والمؤسسات المتخصصة لوضع مناهج واضحة في ذلك .
  - ٢ - العناية بتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها والتنسيق في ذلك بين الجهات المعنية في عالمنا العربي والإسلامي .
  - ٣ - اتخاذ كافة الوسائل لتمكين اللغة العربية في بلادنا ومقاومة الزحف العولمي عليها ، وإيلاء الأهمية والعامية واختراق اللغات الغربية لبلادنا أهمية خاصة .
  - ٤ - تصحيح الأخطاء الشائعة في استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام .
  - ٥ - اقتراح قوانين للحفاظ على الأسماء العربية في مجال الحياة العامة وإلزام مختلف المؤسسات والشركات والمحلات باستخدامها في أعمالها بدلا من اللغات الأجنبية .
- كما تم عرض وثيقة بيروت بشأن تطوير مناهج الدراسات الإسلامية ، التي تعد المنطلق الأساس لتطوير مناهج ومقررات الدراسات الإسلامية بالرابطة في هذه الحلقة النقاشية ( ، ) .